الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٥
المعقودة يوم الاثنين
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد أويدراوغو (بوركينا فاصو) (نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/48/341)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.13 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند اليوم الساعة ١١/٠٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وبالتالي، أطلب الى الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا اسماءهم على القائمة في أقرب وقت ممكن.

تقرر ذلك.

والآن يسرني أن أدعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانز بليكس لعرض تقرير الوكالة لعام ١٩٩٢.

السيد بليكس (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
منذ حوالي ٤٠ عاما، قدم الرئيس ايزنهاور في حديث أدلى به أمام الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ مبادرة "الذرة من أجل السلم" التي كان أحد ملامحها إنشاء الوكالة الدولية لكي:

> **"تضع وسائل تكفل ... تخصيص المواد الانشطارية لخدمة المساعي السلمية للبشرية".**
> **(الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة، الجلسات العامة، الجلسة ٤٧٠، الفقرة ١١٨)**

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدين لمبادرة "الذرة من أجل السلام" بمولدها وبولايتها المتمثلة في السعي الى توسيع نطاق إسهام الطاقة الذرية في خدمة السلم والصحة والرخاء مع تحاشي خطر استخدامها للأغراض العسكرية.

إن التحديين التوأمين المذكورين باقيان، ولكن في عالم تغير بشكل جذري. وفي بياني أمام الجمعية العامة العام الماضي، ذكرت أننا نتحرك في آخر الأمر الى عالم ستوجه فيه موارد أقل للاستخدام في الأغراض العسكرية، بما في ذلك الترسانات النووية. ومع أن البشرية تواجه مشاكل جديدة وخطيرة عديدة - على سبيل المثال التهديدات البيئية - يبدو أننا نقف على عتبة عصر يمكن فيه لـ "الذرة من أجل السلم" أن تحقق في آخر الأمر معناها الكامل: أي عصر

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.45
1 December 1993

ARABIC

93-87034(A)

يمكن فيه نشر تكنولوجيات عديدة، وبخاصة لصالح العالم النامي؛ عصر قد يساعد فيه استخدام أوسع للطاقة النووية في خفض بعض التهديدات البيئية التي تتعرض لها البشرية؛ عصر قد نبدأ فيه التفكير بشكل جاد في كيفية تنظيم عالم خال من الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أوضح هذه الأفكار الرئيسية. لقد أيد مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية هدف التنمية المستدامة وحدد هذا الهدف في جدول أعمال القرن ٢١. إن لدى التقنيات النووية الكثير مما يمكن أن تسهم به في تحقيق هذا الهدف. والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها الآلية الحكومية الدولية المركزية في المجال النووي، يمكنها أن تقوم بدور هام، وهذا الدور لا ينحصر في مجالي التوليد الآمن للطاقة والتخلص الآمن من النفايات المشعة وحدهما. فيمكنها أيضا أن تسهل نقل التقنيات النووية للنهوض بالصحة ولتيسير الحصول على المياه العذبة، ولإتاحة بيانات هامة عن الغلاف الجوي والبحار.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي لها معاملها التي تديرها بنفسها ولها قدرات بحثية وتحليلية يمكن استخدامها - وهي تستخدم فعلا - لحماية البيئة والتنمية المستدامة. ومن ذلك أن معملنا في سيبرسدورف خارج فيينا، يساعد معاهد في افريقيا على استخدام التقنيات النووية للقيام بتحليل للعناصر في عينات من الهواء والماء والتربة وعينات بيولوجية. ومعملنا الخاص بالبيئة البحرية في موناكو، يقوم، من بين جملة أمور، بدعم ومساعدة معامل بحرية في بلدان نامية بتوفير الخبرة والتدريب. وهذا العمل يشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج المحيطات والمناطق الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إن جدول أعمال القرن ٢١ يعترف بأنه مع أن الطاقة حيوية للنمو، فإن توليدها واستخدامها يمكن أن يكونا مصدرين للتدهور البيئي. ولذلك يدعو جدول الأعمال الى وضع وتنفيذ استراتيجيات للطاقة تكون صحيحة بيئيا. وهذه المهمة لن تكون مهمة سهلة. إن جميع أشكال توليد الطاقة واستخدامها تنطوي على قدر من المخاطر بالنسبة للصحة والبيئة. ويلزمنا الوصول الى التوليفة الصحيحة من موارد الطاقة وطرق استخدامها التي تقلل من هذه المخاطر الى الحد الأدنى. وفي إطار اتفاقية تغير المناخ، تشرع الحكومات الآن في إصدار التعهدات بالحيلولة دون حدوث زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، المقترنة باستخدامات جميع أشكال الوقود الأحفوري. ومع هذا، لا نزال بعيدين عن وضع سياسات وطنية ودولية للطاقة تراعى فيها جميع الآثار التي تترتب على مختلف الخيارات في مجال الطاقة.

ومن أجل أن نبدأ، نحن بحاجة الى بيانات محددة وواضحة أكثر عن هذه الآثار. ومن أجل الحصول على هذه البيانات، شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدة سنوات مع منظمات أخرى في مشروع عن قواعد البيانات والنهجيات لأغراض التقييم المقارن لآثار الطرق المختلفة لتوليد الكهرباء على الصحة والبيئة. وتسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا في عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ التي تستهدف تقييم إمكانيات الطاقة النووية بالنسبة للتخفيف من انبعاثات الدفيئة. ومن الجدير بالذكر أن معظم التصورات لسياسات الطاقة التي يمكن أن تؤدي مستقبلا الى تخفيضات جوهرية في إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون على الصعيد العالمي تتضمن عنصرا كبيرا من الطاقة النووية.

ويكرس جدول أعمال القرن ٢١ فصلا كاملا للإدارة السليمة بيئيا للنفايات المشعة، مبينا الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع. ويشجع جدول أعمال القرن ٢١ دعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المضمار، ولا سيما في تعزيز قدرة البلدان النامية في ميدان التصرف في النفايات النووية على نحو سليم. ويبذل الكثير في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز التخلص الآمن من النفايات النووية - وعلى سبيل المثال، تبادل المعلومات، والمساعدة في مجال الخبرة، والمشورة والخدمات في حالات موردة والعمل على وضع المعايير الدولية. وبينما توجد معايير غير ملزمة بالنسبة لسلامة النفايات المشعة، فإن من المتوقع أن يبدأ في المستقبل القريب العمل على وضع اتفاقية ملزمة بشأن الادارة الآمنة للنفايات المشعة والتخلص منها.

واسمحوا لي أيضا بأن أذكر في هذا السياق أنه بموجب ما يسمى باتفاقية لندن للإلقاء، تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأساس التقني للمعايير المتصلة بالتخلص من المواد المشعة في البحر. وقد صدرت توصية بوقف مؤقت لهذا النوع من تصريف هذه النفايات في عام ١٩٨٥، وفي الشهر المقبل ستبت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية في أمر الاستعاضة عن ذلك الوقف المؤقت بحظر كامل.

وكما هو معروف جيدا، لقد وقعت بعض عمليات التخلص من النفايات المشعة في البحر رغم الوقف المؤقت الموصى به وقد أثارت هذه الأعمال

القلق. وخلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مبادرات مختلفة لتقييم الآثار المترتبة على التخلص من النفايات المشعة في بحري القرا والبارينتس وإمكانية علاجها. وقد شاركت الوكالة، بالتعاون مع حكومتي روسيا والنرويج، ومن خلال معملها البحري في موناكو، في بعثات تجارب بحرية نظمها هذان البلدان. وتبين التحليل الخاصة بالعينات البيئية المجموعة حتى الآن إن المستويات الحالية للإشعاع في منطقة التصريف منخفضة. وكأسلوب من أساليب المتابعة، بدأت الوكالة المشروع الدولي لتقييم بحار القطب الشمالي لإجراء تقييم كامل لآثار التخلص من النفايات المشعة على الصحة وعلى البيئة في المياه الضحلة للقطب الشمالي. وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها مستعدة أيضا للمساعدة في تقييم الأثر المحتمل للتخلص من النفايات المشعة في شمال المحيط الهادئ، بما في ذلك بحر اليابان. وآخر عمليات التخلص هذه قد وقعت في تلك المنطقة بالأمس القريب.

وأود أن أنتقل الآن الى سلامة الطاقة النووية. لقد استمرت جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا لإعداد التوصيات فحسب بشأن السلامة ولكن أيضا لوضع معايير السلامة الملزمة قانونا لمفاعلات الطاقة النووية. ويسرني أن أذكر أمام الجمعية أنه يوجد الآن توافق آراء عام بشأن هيكل اتفاقية السلامة النووية ومضمونها الأساسي. وسيكون نطاق الاتفاقية قاصرا على مفاعلات الطاقة النووية المدنية. وهناك سمة هامة تتمثل في التزام للأطراف بتقديم تقارير في فترات متفق عليها الى اجتماع للأطراف المتعاقدة بشأن التطبيق الوطني لمبادئ السلامة الواردة في الاتفاقية. وسيربط نظام تقديم التقارير هذا بنظام للاستعراض الدولي على يد خبراء نظراء. ونتعشم أن تعتمد الاتفاقية في السنة المقبلة.

ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد في السعي من أجل تخفيف آثار كارثة تشرنوبيل في عام ١٩٨٦. وهي تشارك في قوة العمل المشتركة بين الوكالات التي شكلتها الأمم المتحدة تحت رئاسة وكيل الأمين العام الياسون. وكان من بين المشاريع الناجحة للغاية تجريع المواشي في المنطقة المتأثرة بالغبار النووي من حادثة تشرنوبيل مركبا كيميائيا يسمى الأزرق البروس، وهو يخفض جذريا وعلى نحو آمن من تلوث اللحوم والألبان بالسيزيوم المشع. وبالاضافة الى ذلك، تتخذ خطوات رئيسية منذ تلك الحادثة - ونتيجة للتغيرات العميقة في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية - من أجل رفع درجة سلامة المنشآت النووية في هذه المنطقة. وتقدم المساعدة من خلال فريق الأربعة والعشرين للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من جانب لجنة الجماعات الأوروبية والرابطة العالمية للمشغلين النوويين. وتركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدتها على تنفيذ تقييمات دولية متسقة للسلامة وإصدار توصيات بشأن التحسينات التي توجد حاجة عاجلة للغاية الى إدخالها من أجل السلامة. وتتحقق الآن بعض التحسينات في سلامة هذه المنشآت نتيجة للعمل الكبير الذي قام به جميع المختصين، ومعظمهم، بالطبع، من بلدان المنطقة ذاتها.

وقد قامت الوكالة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بمبادرة أخرى لتقوية البنية الأساسية للحماية من الاشعاع وتأمين السلامة النووية في الدول التي كانت في الماضي جزءا من الاتحاد السوفياتي.

أود الآن أن أتناول الكيفية التي يستطيع بها مواجهة عدة تحديات جديدة قد يطلب منها مواجهتها في ميدان الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد لاحظ الأمين العام في رسالته الى المؤتمر العام السابع والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه رغم أن عالم ما بعد الحرب الباردة يعتبر أكثر أمانا في بعض الجوانب إلا أنه أصبح أيضا أشد تعقيدا بكثير عن ذي قبل. ولعلنا نشهد تطورا يسير بنا نحو تخلص جميع الأمم في نهاية المطاف من الأسلحة النووية، ولكن توجد أيضا مخاطر جديدة بحدوث تطور في الاتجاه المعاكس، أي انتشار هذه الأسلحة الى مزيد من البلدان. وإن أهم التدابير لمنع الانتشار الأفقي تكمن في ميادين السياسة الأمنية، وفي قيام علاقات إقليمية ودولية تختفي معها حوافز الحصول على الأسلحة النووية. ثم إن من الأهمية بمكان أن يكون نبذ الأسلحة النووية من جانب كل دولة نبذا يعول عليه. واذا لم يعتبر كذلك، قد تظل لدى بعض الدول حوافز للحصول على هذه الأسلحة. والحرص على توفير أكبر اطمئنان ممكن الى احترام التزامات عدم الانتشار هو السبب في كون ضمانات التحقق التي تقوم بها الوكالة ضمانات تطالب بها وتقبلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

في عالم يتسم بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار - عالم تقل فيه الأسلحة النووية، هناك حاجة الى الشعور بالثقة في أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تنتهك التزاماتها بعدم الانتشار، وإن الدول الملتزمة قانونا بتفكيك الأسلحة النووية لا تنتج سرا أسلحة جديدة. إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخاصة عندما تطبق بالنسبة لدورة الوقود النووي الكاملة لأية دولة، إنما هي أداة لإيجاد هذه

الشفافية. ولا عزو، في ضوء الأهمية السياسية والأمنية لموثوقية التزامات عدم الانتشار، في أن بعض ضمانات الوكالة وأنشطتها في التحقق قد احتلت مكان الصدارة في اهتمام الدوائر السياسية ووسائط الاعلام خلال السنة الماضية. وسأصف هذه الأنشطة بعد لحظة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق أي تقييم منطقي لنظام ضمانات الوكالة أو أنشطتها دون تفهم واقعي لما يمكن لها أن تعمله وما لا يمكنها أن تعمله.

لا يعتبر مفتشو الضمانات قوة شرطة دولية يمكنها أن تنقض على بلد وتوقف الانتشار. إنهم مفتشون يتحققون من صحة واكتمال إعلانات الدولة فيما يتعلق بالمواد النووية والمنشآت النووية. وتقاريرهم اذا كانت مطمئنة، قد تخلق الثقة والوفاق. واذا كانت مزعجة، فإنها قد تكون منطلقا لإجراء يتخذه المجتمع الدولي. إن سلطة اتخاذ إجراء جماعي - سواء كان دبلوماسيا أو اقتصاديا أو عسكريا - سلطة يملكها مجلس الأمن، ولهذا يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ترجع الى ذلك المجلس وفقا لنظامها الأساسي واتفاق العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة، اذا كشفت ضمانات التحقق التي تقوم بها عن ارتكاب أعمال انتشار أو عن وجود عدم التزام باتفاقات الضمانات.

إن الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة من جانب العراق قد سلط الأضواء على حقيقة مفادها أن أنشطة الضمانات كانت قاصرة في الممارسة العملية على المواد النووية المعلنة والمنشآت النووية المعلنة أيضا. وفي أعقاب تجربة العراق، يطلب المجتمع الدولي أيضا تأكيدا بشأن عدم وجود مواد ومنشآت نووية غير معلنة في الدول الخاضعة لهذه الضمانات الشاملة. وهو يتطلع الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تقديم هذه التأكيدات، اذا أمكن. وقد أدى هذا الى جهود ضخمة تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز قدرتها على الكشف عن المواد والمنشآت النووية التي كان يجب الإعلان عنها، ولكن لم يعلن عنها.

ولا يمكن أن يقوم المفتشون بتفتيش على غير هدى بحثا عن مواد ومنشآت نووية غير معلنة. فلا بد من أن تتوفر لديهم معلومات عن الجهة التي يقصدونها وعما يستهدفونه. وأهم عامل منفرد في بناء القدرة على اكتشاف المواد والمنشآت غير المعلنة التي يحتمل وجودها هو حصول الوكالة على المعلومات ولذلك، تتخذ تدابير لتعزيز قاعدة المعلومات المتوفرة لدى الوكالة - مثلا فيما يتعلق بالصادرات والواردات من المواد النووية، والمعدات ذات الصلة. إلا أنه ينبغي فحص جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة بالضمانات وتحليلها تحليلا نقديا. إذ يوجد الكثير من المعلومات الخاطئة، ومن الواجب على الوكالة أن تسعى الى تجنب الانذارات الكاذبة. ومن الواضح أنه كلما ازدادت دقة وشمولية أنشطة الوكالة في مجال التحقق، ازدادت الثقة والطمأنينة اللتان يمكنها توفيرهما. ومن حسن الحظ، أن عدة تقنيات ونهوج جديدة قد بدأت تظهر منها الرصد البيئي، وهي تقنيات ونهوج يمكن استخدامها لاكساب الضمانات ما هو مطلوب لها الآن من القدرة الأكبر على الكشف. وهذه التقنيات والنهوج ستحتاج الى اختبار وتقييم شامل وتقبل من قبل أن يتسنى استعمالها والاعتماد عليها على نطاق واسع.

وتتمثل مسألة الضمانات المتصلة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تحظى باهتمام كبير في أن أنشطة التحقق في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية توحي بوجود مواد نووية هناك لم تبلغ الوكالة عنها. ولذلك، لا يمكن للوكالة أن تتحقق من صحة إبلاغ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن المواد الخاضعة للضمانات وأن تقيم مدى اكتمال إبلاغها. ولم تتيقن الوكالة من أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تحول فعلا مواد نووية لأجل استحداث أسلحة. إلا أنه الى أن يحسم على نحو مرض التباين القائم بين تقرير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والنتائج التي توصلت إليها الوكالة وذلك بتوفير معلومات إضافية وإجراء زيارات الى مواقع إضافية، فلن يتسنى استبعاد احتمال حدوث تحويل لمواد نووية.

إن المرء يتوقع أن تسارع أية حكومة تواجه أسئلة متصلة بتنفيذ الضمانات الى تزويد الوكالة بايضاحات. ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ظلت حتى الآن تستهدف، بدلا من ذلك، تقييد التحقق من ضمانات الوكالة مما يقلل من الشفافية. وبذلك تتسع دائرة عدم الامتثال لاتفاق الضمانات الشامل. ونتيجة لذلك، يفوت أوان القيام بعدد من تدابير التحقق من الأنشطة النووية المعلنة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحدث مساس باستمرارية بعض البيانات ذات الصلة بالضمانات.

وكلما طال أمد الحيلولة بين الوكالة وبين إجراء التفتيش، إزداد تدهور البيانات المتصلة بالضمانات، وتضآل ما يمكن أن تقدمه الضمانات من تطمين بأن المنشآت، حتى المعلنة منها، تستعمل للأغراض السلمية وحدها. إن الوكالة مستعدة، من جانبها، لاجراء تفتيش عن المنشآت والمواد النووية التي أعلنتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ووضعتها تحت نظام الضمانات. إلا أن أنشطة التفتيش كل لا يتجزأ. فهي ليست مجموعة أنشطة يمكن أن تختار منها الدولة

الخاضعة للتفتيش ما تراه وتستنسبه. كما أن الوكالة مستعدة للتشاور مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن جميع مسائل الضمانات المعلقة بما فيها مسألة التفتيش على المواقع غير المعلنة والمعلومات الاضافية.

وفي ختام تعليقاتي على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أود أن أقول أن ممارسة الشفافية النووية التامة، بما فيها التنفيذ لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هي وحدها التي يمكن أن تخلق الثقة بأن الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي أنشطة مكرسة للأغراض السلمية وحدها.

وعندما يكون لدى الدولة المنضمة الى نظام الضمانات كثير من المنشئات النووية وكثير من المواد النووية، يصعب دائما التحقق من أن كل شيء قد تم الاعلان عنه. إلا أن أنشطة الوكالة في جنوب افريقيا تبين أن مثل هذه الصعوبات يمكن معالجتها بنجاح اذا بذلت الوكالة جهودا دؤوبة في هذا السبيل، واذا توفرت من قبل الطرف الخاضع للتفتيش درجة عالية من التعاون والشفافية. فمنذ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١، عندما أبرمت جنوب افريقيا مع الوكالة اتفاقا للضمانات الشاملة، زارت جنوب افريقيا ٢٢ بعثة ضمانات تابعة للوكالة ووجد حل للكثير من مظاهر التفاوت وعدم الاتساق التي سبق التعرف عليها. ولم تتوفر أي مدعاة للشك في صحة الاعلان الأولى الصادر عن جنوب افريقيا.

وقد أضيف بُعد جديد عندما أعلن الرئيس دي كليرك أن جنوب افريقيا استحدثت قدرة تسمح لها بانتاج الأسلحة النووية ولكنها دمرتها تماما قبل الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ودعيت الوكالة الى التأكد من أن البرنامج قد أنهى فعلا وأن جميع المواد النووية قد وضعت في ظل الضمانات. وزار فريق من موظفي الوكالة وخبراء الأسلحة النووية جنوب افريقيا تحقيقا لهذين الغرضين، في نيسان/ابريل وحزيران/ يونيه وآب/اغسطس من هذا العام. ولم يجد الفريق أي دليل يشكك في صحة قول جنوب افريقيا بأن كل اليورانيوم الشديد التخصيب المأخوذ من الأسلحة قد تم الابلاغ عنه في إعلانها الأولي.

وعلى مدى السنتين ونصف السنة الماضية، كرست الوكالة قدرا كبيرا من جهدها للوفاء بالولاية المبينة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلق بالعراق. فقد أرسلت الوكالة نحو ٢١ بعثة تفتيش وبفضل هذه البعثات بالاضافة الى العمل الكبير الذي قام به موظفو الوكالة في فيينا استطعنا الخلوص الى أن جميع المعالم الأساسية لبرنامج العراق السري لانتاج الأسلحة النووية قد حددت وتم تدميرها أو شلت فعاليتها. وقد نُقل من العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ اليورانيوم الشديد التخصيب غير المشعع الذي سبق الاعلان عنه؛ ووضع جدول زمني لنقل اليورانيوم الشديد التخصيب المشعع الذي سبق الاعلان عنه. وعندما يكتمل هذا النشاط، يفترض ألا يكون قد بقى في العراق أي يورانيوم شديد التخصيب أو أي قدرة على انتاجه.

ولا تزال هناك بعض فجوات في معرفتنا بالقنوات التي استخدمها العراق لامداداته ومشترياته النووية وبالمصادر التي حصل منها على المعلومات العلمية والتقنية. ونأمل أن تتضح في الغد القريب، استنادا الى الوثائق التي أتاحها العراق بالأمس القريب، آخر أجزاء هذه الصورة بطريقة تسهم في تأمين الرصد التام والفعال في الأجل الطويل. وسيكون هذا أمرا ضروريا للتأكيد بأن العراق لا يسعى الى الحصول مجددا على القدرة النووية الممنوعة. وقد أوضحت الوكالة واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، في مناقشات جرت مؤخرا في نيويورك مع الجانب العراقي، الكيفية التي يتعين أن تتم بها مواصلة الرصد والتحقق الجاريين. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا الرصد لن يحول بين الوكالة واستعمال حقوق التفتيش الواسعة النطاق في العراق، وهي الحقوق التي أجازها مجلس الأمن؛ هذا إن دعت الضرورة الى ذلك.

واستنادا الى الأعمال التحضيرية المضطلع بها على مدى السنة الماضية، أخذت الوكالة تنفذ تدريجيا، من الوجهة الفعلية، عناصر معينة من خطتها الجارية للرصد والتحقق المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١)، وهو قرار ملزم لجميع الدول الأعضاء بصورة تلقائية. وسيسمح النهج المتبع بأن تنتقل الوكالة الى مرحلة التنفيذ التام الرسمي للخطة في مرحلة مبكرة، مما يعجل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بقدرة العراق النووية.

إلا أنه قبل أن يكون بوسع الوكالة الابلاغ بأنها ترى أن العراق قد امتثل لمتطلبات الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، سيتعين على العراق كما أبلغت مجلس الأمن مؤخرا، أن يقر رسميا بالتزاماته المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) والخطة المجازة بموجبه، ويجب أن تطمئن الوكالة الى أنه قد أصبح بوسعها أن تنفذ الخطة تنفيذا تاما. كما يجب على الوكالة أيضا أن تتحقق، على النحو الذي يرضيها، من صحة المعلومات التي قدمها العراق مؤخرا بشأن الموردين.

وأود الآن أتناول بعض المجالات التي يمكننا أن نتأكد من أن أنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات ستشهد فيها توسعا، وبعض المجالات الأخرى التي يمكن فيها تحقيق مثل هذا التوسع. وهناك مثال طيب على الانفتاح المتبادل والثقة في مجال الأنشطة النووية ضربته الأرجنتين والبرازيل. فقد توج التعاون المتزايد في الميدان النووي بين البلدين على مدى العقد الماضي، وذلك في عام ١٩٩١ باتفاق غوادا لأخارا بشأن استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها. وقد استكمل هذا الاتفاق باتفاق ضمانات رباعي وقع في فيينا في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١، بين الأرجنتين، والبرازيل، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبمقتضى هذا الاتفاق الأخير، ستنفذ الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كلا البلدين. ويسرني أن أنوه بأن البرلمان الأرجنتيني وافق على اتفاق الضمانات في العام الماضي، كما أن المجلس الأدنى في الكونغرس البرازيلي أقر الاتفاق مؤخرا. ولن يثير تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة أية عقبات بأي حال من الأحوال أمام التطوير النووي السلمي في البلدين. بل إنه على وجه أصح سيزيل بعض العقبات التي تحول دون توسيع نطاق التعاون الدولي.

كما أنه يمكن أن يؤدي سريعا الى دخول معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ. ولو أصبحت أمريكا اللاتينية بالفعل منطقة خالية من الأسلحة النووية فإن ذلك سيكون حدثا كبيرا من شأنه أن يعزز جهود عدم الانتشار النووي بشكل عام.

لقد تكلمت من قبل عن أنشطة الوكالة للتحقق في جنوب افريقيا. وقد تؤدي التطورات الايجابية في جنوب افريقيا كذلك الى إبرام معاهدة تجعل القارة الافريقية برمتها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتعمل الوكالة في تعاون وثيق مع فريق الخبراء المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الذي أسندت اليه مهمة صياغة معاهدة جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي الشرق الأوسط، تخطت عملية السلم عقبة كأداء. واذا تسارعت هذه العملية، فقد تزداد احتمالات جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى. إن تأييد الأطراف في عملية السلم لمفهوم هذه المنطقة يبدو أكيدا.

وفي ظل خلفية الصراعات السابقة العديدة والريبة العميقة بين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط، من الطبيعي أن يكون هناك اهتمام كبير بدراسة الكيفية والوسائل التي يمكن بها التوصل الى تحقق فعال فيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وكيفية إيجاد ضمانات للإنذار المبكر عن أية انتهاكات في حالة حدوثها. ويبدو أن هناك تفاهم عام بين الأطراف الاقليمية حول الحاجة الى نظام تحقق شامل وبعيد المدى للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي قد تنشأ في المستقبل.

وهناك تدبيرا آخر هام لبناء الثقة يتمثل في إيجاد تعاون فعال بين الأطراف في الميدان النووي بطريقة صريحة وشفافة.

وعملا بالولاية المنوطة بي بموجب قرار من المؤتمر العام للوكالة، تشاورت مع دول منطقة الشرق الأوسط من أجل جملة أمور من بينها تسهيل التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الكاملة على جميع الأنشطة النووية في تلك المنطقة. وفي قرار آخر أضاف المؤتمر العام طلبا بأن يقدم المدير العام أي مساعدة قد تطلبها الأطراف المعنية في الشرق الأوسط دعما للجهود المتعددة الأطراف في عملية السلم. ومن المؤكد أني سأستجيب لأي طلب من هذا القبيل.

لقد تكلم الرئيس كلينتون في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام عن الخطوات اللازمة للسيطرة على المواد المطلوبة لانتاج الأسلحة النووية، وعن معالجة القضايا المتصلة بالمخزونات العالمية المتزايدة من البلوتنيوم واليورانيوم المخصب بدرجة عالية، وعن تشجيع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن التجارب النووية وبدء مفاوضات تفضي الى التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي مجالات كهذه، يمكن أن تسند الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أدوار تتسق مع ولايتها ولكنها تتجاوز في نفس الوقت مهماتها التقليدية في مجال الضمانات.

وستؤدي تدابير نزع السلاح النووي الحالية، بالاضافة الى العملية الجارية لاعادة تجهيز الوقود النووي المستهلك في الأغراض المدنية، الى توفير كميات كبيرة من البلوتنيوم واليورانيوم المخصب بدرجة عالية - أي مواد قابلة للاستخدام في صنع الأسلحة

النووية - ويتعين تخزينها على نحو محقق للأمن والسلامة من قبل أن تستخدم لأغراض سلمية أو يتم التخلص منها بصورة أخرى. ويمكن تخفيف الشواغل إزاء توفير الأمن والسلامة لهذه المواد، باستنباط تدابير محددة لبناء الثقة يمكن أن تقوم بها الدول من جانب واحد أو على صعيد متعدد الأطراف. وقد شرعت الوكالة في بعض الأعمال الأولية التي تسعى الى تحديد بعض المشاكل والسبل الممكنة لادارة البلوتنيوم واليورانيوم المخصب بدرجة عالية.

وتدور على الصعيد الدولي منذ سنوات عديدة مناقشات حول إجراء تخفيض قابل للتحقق منه في إنتاج البلوتنيوم واليورانيوم المخصب بدرجة عالية لأغراض صنع الأسلحة والمتفجرات الأخرى. إلا أن المناخ الدولي الراهن يعطي من الأسباب ما يدعو الى الأمل في أن هذه المناقشات ستفضي الى اتفاق تدخله جميع الدول على قدم المساواة. إن ترتيبات التحقق التي يتعين أن يرتكز عليها مثل هذا الاتفاق ترتيبات تنطوي على تحديات كبيرة، إذ يلزم بالضرورة التركيز فيها على أكبر المنشآت النووية وأكثرها تعقيدا، أي منشآت التخصيب وإعادة التجهيز.

إن وسائل وأساليب التحقق موجودة، ولكنها قد تتطلب المزيد من التطوير. واذا ما تم تطبيق ضمانات الوكالة على تشغيل جميع المنشآت القادرة على إنتاج مواد قابلة للاستخدام في صنع الأسلحة أو على تفكيكها، فإن أعباء العمل الاضافي لعملية التحقق، والموارد المطلوبة لها، ستكون كبيرة. على أن قيمة اتفاق التخفيض ستكون كبيرة جدا أيضا.

ومن بين تدابير تحديد الأسلحة التي تناقش الآن وضع اتفاق بشأن الحظر الكامل لأي نوع من أنواع تجارب التفجيرات النووية. وقد قيل أن الوكالة يمكن أن تقوم بدور أساسي في التحقق من الامتثال لمثل هذا الاتفاق، بما في ذلك إدارة مركز دولي للبيانات وإجراء عمليات تفتيش موضعي. ولدى الوكالة قدر من التجربة والخبرة الفنية في ميدان قياس الاهتزازات الأرضية الذي هو وسيلة التحقق الرئيسية قيد النظر، فضلا عن مجالات أخرى ذات صلة. وإني لعلى ثقة بأن الوكالة، اذا ما أعطيت بعض القدرة الاضافية، سيكون بوسعها أن تؤدي مهامها في مجال التحقق بموجب معاهدة حظر التجارب اذا أسندت إليها مهمة القيام بذلك العمل.

إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة التي سيحتفل بها في عام ١٩٩٥ ستوافق أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومازالت هذه المعاهدة توفر إطارا متينا للمساعي العالمية من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية، جنبا الى جنب مع غيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بهذا الموضوع.

وفي البيان الرئاسي الصادر عن اجتماع القمة لمجلس الأمن المعقود في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أكد المجلس في جملة أمور الدور المتكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الفعالة تماما، في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ولا يكاد يوجد شك في أن أهم الاسهامات التي يمكن أن تقدمها الوكالة للمعاهدة هي مواصلة تعزيز فعالية وكفاءة ومصداقية الضمانات المطبقة بموجب المعاهدة، ومواصلة تيسير عملية نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على النحو المنصوص عليه في المعاهدة، وتوسيع نطاق الضمانات على نحو فعال لتشمل الأطراف الجديدة في المعاهدة.

وتوقعا لانضمام دول الاتحاد السوفياتي السابق الى المعاهدة، تم القيام بالكثير من الأعمال التحضيرية لإدخال الضمانات الشاملة في تلك الدول. وساعدت دول فرادى من الدول الأعضاء في الوكالة، الى جانب أمانة الوكالة، في توفير المعلومات والمعدات اللازمة لتسهيل إنشاء أنظمة وطنية فعالة للمحاسبة والمراقبة في المجال النووي. إلا أن التنفيذ الفعلي للضمانات يجب أن ينتظر إبرام الاتفاقات الرسمية للضمانات. وحتى الآن لم يدخل في حيز النفاذ سوى اتفاق واحد من هذه الاتفاقات، وهو الاتفاق مع ليتوانيا.

وأود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات الموجزة عن مالية الوكالة، وبرنامجها، وموظفيها. إن الحالة المالية للوكالة مازالت مزعزعة. ونظرا للعجز في المساهمات في ميزانية انشطتنا، لم يتسن تجنب الأزمات إلا بتخفيض بعض الأنشطة أو إرجائها. وعندما تكون الموارد شحيحة بهذا الشكل، يكون من الأهمية بمكان أن تستخدم على نحو يعبر عن مهام الوكالة المزدوجة بطريقة متوازنة ومنصفة.

ويتعين على مجتمع الدول ألا يفوت بتقصيره حقبة الفرص والتحديات الحالية. والوكالة على أهبة الاستعداد لأداء دور في التحقق في عدة تدابير حيوية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح قد تصبح الآن ممكنة. غير أنه لا بد من تزويد الوكالة بالموارد الكافية لأداء مهامها الجديدة. فبدون هذه الموارد، لن يكون هناك مناص من رسم حدود لقدرة الوكالة على أن ترقى الى مستوى التوقعات العالية المعقودة عليها.

إن النمسا بلد مضيف ممتاز لكل المنظمات الدولية التي توجد مقارها في فيينا. وأود أن أختتم بياني بالإعراب أمام الجمعية العامة عن شكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحكومة النمسا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أشكر السيد بليكس على عرضه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهنئه على إعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة.

أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا لكي يعرض مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1.

السيد اوسوليفان (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بالنيابة عن مجموعة تمثيلية واسعة من المقدمين، يشرفني أن اتولى عرض مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 الذي يعتمد التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن مقدمي مشروع القرار هم: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، افغانستان، اكوادور، البانيا، المانيا، أوكرانيا، ايرلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتان، بولندا، تركيا، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، غامبيا، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبورغ، ليبيريا، ليسوتو، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، اليونان. واستراليا إذ تتشرف برئاسة مجلس المحافظين هذا العام، تتولى الآن عرض مشروع القرار وفقا للتقليد المتبع بأن يعرض ممثل لمكتب مجلس المحافظين مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجمعية العامة.

وحسب فهم مقدمي مشروع القرار، الذي يوضع عادة في فيينا قبل إحالته الى الجمعية العامة، ليس دور الوفود في نيويورك أن تقوم بتعديل ما تم الاتفاق عليه في فيينا. ووفقا لهذا الدور، وحتى لا نخل بجهود التفاوض التي بذلها زملاؤنا في فيينا، وتجنبا لفتح الباب لاقتراحات متضاربة، يرى مقدمو مشروع القرار أن من الواجب عدم قبول أي تعديلات لمشروع القرار لأنه لم يتفق في فيينا على أي تعديلات له. أي أن مقدمي مشروع القرار لا يريدون الاضطلاع بدور تفاوضي مستقل عن هياكل فيينا، لأننا لو فعلنا ذلك، لزدنا من صعوبة حالة معقدة وحساسة أصلا.

وإذ انتقل الآن الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود أن أعرب عن تقديري للمدير العام السيد بليكس، على البيان المفصل والشامل الذي عرض به التقرير السنوي عن عمل الوكالة في عام ١٩٩٢.

إن استراليا باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للوكالة، ما برحت تدعم بنشاط ومنذ أمد طويل هذه الوكالة التي تظل منظمة ذات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي. وفي الحالة العالمية الجديدة لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور حيوي في النهوض بالسلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

إن المدير العام وموظفيه يستحقون الثناء على جهودهم التي لا تكل وعلى تفانيهم الشخصي في تنفيذ مهمة تمكين الوكالة من التكيف مع التغيرات الجوهرية الحاصلة ومهمة الاستجابة على الوجه الكافي للتحديات الجديدة لعصرنا.

وتعتبر استراليا أن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية محاولة ناجحة لتقديم تحليل شامل ومتوازن لأنشطة الوكالة في عام ١٩٩٢. ويبين التقرير بجلاء أن الوكالة استمرت في الوفاء بمسؤولياتها، المنصوص عليها في نظامها الأساسي وفي قرارات المؤتمر العام ومجلس المحافظين.

لقد شاركت استراليا في عملية النظر المفصل في أنشطة الوكالة خلال الفترة التي يغطيها التقرر واعتماد القرارات المتصلة بهذه الأنشطة. ويؤيد وفدي هذا التقرير لأنه يعكس بإخلاص جهود الوكالة لتقوية نظام الضمانات ولتحسين نطاق وفاعلية برامج السلامة النووية والتعاون النووي ولجعل الوكالة مصدرا رئيسيا لتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء.

كان العام الماضي عاما هاما بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالتطورات الجديدة في مجالي نزع السلاح ومنع الانتشار كانت لها، وستظل لها، آثار هامة بالنسبة للوكالة. فتخلي جنوب افريقيا عن مركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية قد أوجد للوكالة عددا من أعمال التحقق الهامة؛ وهناك بوادر إيجابية قوية على أن امريكا اللاتينية وافريقيا قد تصبحان قريبا قارتين خاليتين من الأسلحة النووية؛ والتقدم في عملية السلم في الشرق الأوسط قد يزيد من احتمالات

إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه؛ وظهور اتفاق على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب وعلى توقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، أمر يمكن أن تكون له آثار على الوكالة من حيث احتمال إقامة آليات للتحقق الدولي.

ويسرنا أيضا إن الجمعية العامة قد بدأت العمل التحضيري لمؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بتمديد المعاهدة وذلك بعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في أيار/مايو من هذا العام.

ولئن كنا نستجيب بفاعلية للتطورات الإيجابية الجديدة، فإن التقرير الذي عرضه المدير العام توا يبين أن الوكالة تواجه تحديات مستمرة فيما يتصل بتفكيك قدرة العراق على حيازة الأسلحة النووية، وبوجود أسلحة نووية من بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق، وبعدم امتثال كوريا الشمالية لالتزاماتها بموجب نظام الضمانات التابع للوكالة.

إن نظام ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان الضمان الدولي الأساسي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن نظام الضمانات ليس فقط نظاما جوهريا لمنع الانتشار النووي ولكنه أيضا يشكل سندا أساسيا للتجارة والتعاون في المجال النووي. وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات القليلة الماضية لتعزيز وتحسين الفعالية والشفافية في نظام الضمانات التابع لها جهود تستحق الإشادة بها، فقد اتخذت إجراءات لإعادة تأكيد حق الوكالة في إجراء عمليات تفتيش خاصة، وللحصول في وقت مبكر على معلومات بشأن تصميم المرافق النووية، ووضع نظام أكثر شمولا للإبلاغ عن الواردات والصادرات النووية. كما اقترح الفريق الاستشاري الدائم لتنفيذ الضمانات تدابير جديدة لتحسين كفاءة وفعالية نظام الضمانات.

ولا تزال السلامة النووية مجالا رئيسيا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجري باستمرار تطوير معايير السلامة النووية وتحديثها من جانب الوكالة وذلك لأسباب ليس أقلها الاستجابة للتطورات العامة السائدة بشأن مزايا ومخاطر الطاقة النووية. وقد بذلت في العام الماضي جهود ضخمة في هذا الميدان سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي ويجري العمل، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي السابق في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى لتحديث منشئات السلامة النووية وذلك بمبادرة خاصة اتخذتها الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الحماية من الإشعاع في دول الاتحاد السوفياتي السابق. ونحن نرحب أيضا بظهور توافق آراء بشأن هيكل المحتويات الرئيسية للاتفاقية التي يرجى عقدها بشأن السلامة النووية.

كما شهد العام الماضي أيضا تطورات هامة في المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة وفي الأنشطة التعاونية التي تقوم بها، إذ اتبعت نهج جديدة لزيادة الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لبرنامج الوكالة للمساعدة التقنية.

انتقل الآن الى مشروع القرار المقدم هذا العام، ونلاحظ أنه يماثل الى حد كبير القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٢. فالفقرة ٤ من المنطوق تؤكد أهمية تعزيز الضمانات بالنسبة للأمن الدولي والأمن الإقليمي والتعاون التقني، وتؤكد الفقرة ٦ من المنطوق المقررات التي اتخذتها الوكالة لتعزيز ما تقدمه من مساعدة تقنية وما تضطلع به من أنشطة تعاونية. والفقرة ٧ من المنطوق توجه الانتباه الى الجهود النزيهة التي يبذلها المدير العام وأمانة الوكالة لتنفيذ اتفاق الضمانات الذي لا يزال ساريا بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والى أهمية تنفيذ اتفاق الضمانات تنفيذا تاما. أما الفقرة ٨ من المنطوق فتؤكد على أن الوكالة مستمرة في أداء عملها القيم والخطير في العراق الذي نعتقد أنه يتطلب اعترافا من الجمعية العامة، وأن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ضروري لاستمرار فعالية نظام منع الانتشار، ولتوفير الضمانات بأن النظام يوفر الحماية لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

إننا نوصي الوفود باعتماد مشروع القرار. فقد حظي بتأييد واسع وهو نص متوازن يسعى الى الاستجابة لاحتياجات واهتمامات جميع أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن جهود المتفاوضين في فيينا تقابل بالاحترام بفضل المحافظة على الصياغة التي اعتمدها مجلس المحافظين والمؤتمر العام. وفوق كل شيء لدينا مصلحة مشتركة في تعزيز وتقوية الوكالة وحماية انشطتها المعززة لعدم انتشار الأسلحة النووية. إن اعتماد مشروع القرار هذا، يعتبر تأييدا لهذا الهدف.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بوصفي ممثلا للبلد المستضيف للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ إنشائها قبل أكثر من ٣٦ عاما، أعتقد أن من اللائق أن أشيد بالوكالة في بداية تعليقي على السجل المتاز الذي تواصل تحقيقه. وأود أيضا أن أنوه بما يحققه موظفوها الأكفاء والمتفانيون من إسهام كبير في بلوغ الوكالة المكانة الرفيعة التي بلغتها.

اغتنم بالطبع هذه الفرصة أيضا لأتوجه بالتهاني للمدير العام، السيد هانز بليكس بمناسبة إعادة تعيينه في منصبه لمدة رابعة، التي أقرها المؤتمر العام خلال دورته المعقـــودة قبل وقت وجيز. ونحن نعرب له عن صادق التمنيات بأن يحقق المزيد من النجاح في أعماله خلال السنوات القادمـــة. ونـــود أيضـــا أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام على البيان الشامل والمتطلع الى المستقبل الذي أدلى به صباح اليوم.

رياح التغيير العاتية بدأت تنفذ الى داخل أنماط تفكيرنا، أنماط تفكير مابعد الحرب العالمية الثانية. والمنظمات الدولية من أمثال الأمـــم المتحـــدة وكذلك المنظمات ذات الطابع الأكثر تقنية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدأت الاضطلاع بعمليـــة إعادة تكييف لجـــداول أعمالها مع الحقائق الجديدة، كما أن مجالات اللجوء الى حلول قائمـــة على المخططـــات التفصيلية تقلصت. وهذه الحالة تثير مشاكـــل وتحديات جديدة، ولكنها توفر لنا أيضا فرصا جديدة يجب أن نغتنمها.

بعد هذه الملاحظات الاستهلالية التي وددت أن تكون عامة الطابع، أتناول الآن باختصار بعض القضايا المتعلقة بأعمال الوكالة من منظور حكومتي.

السلامة النوويـــة، بمـــا فـــي ذلـــك التخلص من النفايات النووية على نحو مأمون، كانت وستبقى قضية ذات أولوية عالية بالنسبة لبلدان، مثل النمسا، لا تقوم بأنشطة نووية هامة ولكن يتهدد سكانها مع ذلك احتمال مواجهة أضرار لا تطاق ناجمة عن التشغيل غير المأمون للمرافق النووية في أماكن مجاورة لهم بصورة مباشرة أو بصـــورة عامة. غير أن الدروس المريرة المستمدة من حـادث تشرنوبيل علمـــت البلـــدان المشغلة لمحطات الطاقة النووية أن من غيـــر المرجح أن يكتـــب البقاء للطاقة النووية بعد حادث آخر على نطاق مماثل. ويبدو أن هـذا الحادث قد زاد من حدة الوعي بضرورة تحقيق السلامة على النطاق العالمي.

وفـــي الوقـــت نفســـه نلاحـــظ أن التغيرات السياسية أدت الى تحقيق مستوى جديد من الصراحة والحساسية بشأن الأمور المتعلقة بالسلامة النووية في بلدان وسط وشرق أوروبا، بما في ذلك روسيا والدول الحديثـــة الاستقـــلال. ورغم أننا ندرك تمام الإدراك المعوقات الاقتصاديـــة التي تواجهها هذه الدول في الوقت الراهن، وحاجتها الماسة للطاقة وهي تتجه صوب إقامة اقتصادات ذات توجـــه سوقـــي، فإننا ندعو حكومات هذه البلدان الى أن تنظر على نحـــو جاد في خيارات غير خيارات الطاقـــة النووية عند تحديدها سياساتها الخاصة بالطاقة على الأمد الطويل والمتوسط.

والى أن يحدث ذلك، ما زالت جماهيرنا تشعر بقلق بالغ بشأن الأخطار المحتملة، لا سيما الأخطار الناجمة عن مواصلة تشغيل أعداد كبيرة من المفاعلات القديمة التصميم التي لا تزال بعيدة عن استيفاء معايير السلامة الحديثة المقبولة عالميا.

وفي هذا السياق، نسلم بالجهود التي تبذلها الدول المشغلة لهذه المفاعلات على النطاق الوطني من أجل رفع مستوى السلامة في هذه المنشآت. والخدمات والنصائح والمساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الشأن لا تزال تعد أمر أساسيا لا غنى عنه. والمساعدة المالية والتقنية المنسقة الكبيرة التي تقدمها الحكومات في البلدان الحائزة للتكنولوجيا الخاصة بالسلامة الرئيسية، لا نزال نأمل أن تعجل عملية تصحيح هذه الأوضاع أكثر فأكثر.

وقد أحطنا علما أيضا باهتمام شديد بالمهام الهامة المختلفة التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقا لما أوضحه المدير العام هنا هذا الصباح.

والتقدم الذي تحقـــق مؤخـــرا، بعـــد الأعمال التحضيرية الموسعـــة التي اضطلع بها الخبراء تحت قيادة الوكالة، صـــوب إعداد اتفاقية بشأن السلامة النووية، يثير التفـــاؤل بإمكانية التوصل الى اتفاق في ١٩٩٤ بشـــأن اتفاقية تتضمن أحكاما تتعلق بالسلامة ملزمة، رغم أن نطاق تطبيقهـا سينحصر في المفاعلات النووية المدنية. وترحب النمسا بهذا التطور على أساس كونه خطوة تتلوها دون إبطاء مفاوضات بشأن توسيع نطاق الأحكام الملزمة الخاصة بالسلامة لتشمل أجزاء أخرى من دورة الوقود النووي.

وللأسف إن حالة المفاوضات الجارية بشأن نظام محســـن للمسؤولية عن الأضرار النووية ما زالت أقل تشجيعـــا بكثيـــر، بسبب آراء الأطـــراف المعنية التي ما زالت بالغة التباين.

وتؤيد النمسا تأييدا قويا الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات أكثر فأكثر. والنتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن، مثل إعادة التأكيد على سلطة الوكالة في الاضطلاع بعمليات التفتيش الخاص، والقبول بضرورة توفير إمكانات أكبر للحصول على معلومات تتعلق بالضمانات لزيادة التأكد من عدم وجـــود أنشطة نوويـــة غيـــر معلن عنها، تمثل خطوات مشجعة في الاتجاه الصحيح، وسيتعين علينا النظر في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز هذا النظام. مع ذلك، لا يمكن لأي منها أن تحل محل التقيد العام

بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبقيام كل الدول بنية حسنة بتطبيق أحكامها الخاصة بالضمانات على نطاق كامل.

لقد تبين أن نظام الوكالة الخاص بالضمانات يمثل أداة تحقق هامة تسهم في جهود تحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، قد يصبح الدور الموسع للوظائف التي تضطلع بها الوكالة في مجال التحقق، والذي يشمل مجالات لم تخضع لمناقشة موضوعية إلا مؤخرا، حقيقة واقعة في القريب العاجل وفقا لما جاء في تقرير المدير العام - على سبيل المثال في إطار معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب تعقد في المستقبل - فيما يتعلق بالضمانات الخاصة بالمواد الانشطارية المنتشلة من الرؤوس الحربية في سياق تنفيذ اتفاقي سالت ١ و سالت ٢، وفيما يتعلق بالترتيبات التي يتم التوصل إليها في نهاية الأمر للتحقق من انتهاء إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة على سبيل استكمال الاتفاقات الخاصة بخفض الأسلحة النووية.

وإذ نقترب من مؤتمر تمديد واستعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في ١٩٩٥، فإن مما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أنه فضلا عن أن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أصبحت الآن أطرافا في المعاهدة، انضم إليها في الماضي القريب عدد كبير من الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية، مما يخطو بها خطوة تقرب بينها وبين العالمية.

لقد أحطنا علما بقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن عدم تنفيذ نيتها بالانسحاب من المعاهدة التي كانت قد أعلنت عنها من قبل. ونحن، مع غيرنا، نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكل قوة أن تستمر في هذا الموقف، ونحثها على أن تستأنف على وجه السرعة تعاونها الكامل مع الوكالة في مجال تنفيذ الاتفاق الخاص بالضمانات وفي حسم القضايا المعلقة الخاصة بالضمانات لصالحها وكذلك لصالح الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد للوكالة ثقتنا التامة في حيادها وأمانتها في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالضمانات وفقا لما ينص عليه النظام الأساسي.

المساعدة والتعاون التقني أحد العناصر الأساسية في أنشطة الوكالة. وفي إطار دعم حكومتي لهذا الجزء من البرنامج، فإن مما يطمئننا أن نلاحظ أن الجزء الأكبر من الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء يتعلق بتطبيقات التكنولوجيات النووية غير المتعلقة بالطاقة ولا سيما التطبيقات في مجالات صحة الانسان، والأغذية، والزراعة، والصناعة، وعلم الفيزياء، وعلم الكيمياء، والوقاية من الإشعاع. ونقدر أيضا الاهتمام الخاص الموجه الآن للاحتياجات الفعلية من وجهة نظر الدول المتلقية وللتحسينات في الهياكل الأساسية التي تأخذ في الاعتبار التنمية المستدامة.

ختاما، دعوني أؤكد من جديد التزام حكومتي بالاضطلاع بدورها بوصفها البلد المستضيف للوكالة، واعتزاز النمسا الكبير والمستمر بفعالية هذا العضو الهام بأسرة الأمم المتحدة. وأتوجه بالشكر الحار للمدير العام على كلماته الرقيقة في هذا الشأن.

السيد لعممرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالشكر للسيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه القوي للغاية على الجمعية العامة للتقرير الدقيق المتعدد النواحي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد أدار السيد بليكس بمهارة أنشطة الوكالة المشار اليها في التقرير وأسهم أيضا إسهاما كبيرا على مدى السنوات الإثنتي عشرة الماضية في دعم سلطة الوكالة وكفاءتها، مجددا بذلك ثقة الدول الأعضاء به ومؤديا الى إعادة تعيينه. لهذا من دواعي سروري الخاص أن أعرب له مرة أخرى عن التهاني الحارة من وفد الجزائر ومني شخصيا.

كانت الفترة التي شملها التقرير المعروض علينا مفعمة بالنشاط الدولي في مجال أنشطة الوكالة، على الرغم من أنه يبدو - في هذا المجال المعين وفي مجالات عديدة أخرى - أن مصير الجهود المبذولة لتدعيم العمل متعدد الأطراف من أجل التنمية هو التقدم الجزئي والناقص، وكما هو الحال في كثير من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، إن الآثار الضارة الناجمة عن تقليل الموارد المالية تؤدي الى إبطاء زخم الوكالة وتسفر للأسف عن تضييق نطاق أنشطتها، في نفس الوقت الذي يبدو فيه أن ما تتفق عنه عبقرية الانسان من سيطرة على قوى الطبيعة يوسع بصفة مستمرة آفاق التطبيقات العملية للتكنولوجيا النووية لخدمة الجنس البشري ورفاهه. وفي الوقت الذي تكمن فيه كل من البشائر والمخاطر في الاهتمام المتجدد لدى عدد من الدول التي تعطي الطاقة النووية دورا أكبر، فإن الوكالة، التي تعي إدارتها وأمانتها وعيا تاما معنى هذا الاتجاه الرئيسي وأهميته، يجب عليها الآن - أكثر من أي وقت مضى - أن تكون بوتقة للتعاون الدولي المعزز الذي يعبر عن التوازن العادل بين سبب وجود الوكالة، وهو تشجيع التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي استجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمع الدولي بأسره، والتزامها بموجب قوانينها برصد عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق نظام ضماناتها.

يتيح لنا التقرير السنوي للوكالة صورة دقيقة جدا للمجهودات متعددة الأبعاد التي بذلتها الوكالة طوال العام الماضي. هذه المهمة الواسعة النطاق تسفر عن عدد من التأثيرات الإيجابية على اقتصادات بعض البلدان النامية التي تتلقى معونة تقنية من الوكالة وعلى حياتها اليومية. هذه التأثيرات الإيجابية متواضعة ولكنها محسوسة. ويمكن رؤيتها في الدعم القيم الذي تقدمه التكنولوجيا النووية لمشاريع مثل تشعيع الأغذية في بلدان تكافح ضد المجاعة أو لتحقيق الكفاية الذاتية الغذائية. ومن الممكن أيضا تحقيق أثر إيجابي كبير عن طريق زيادة الانتاج وتحسين فعالية التكاليف في عدد من مجالات الأنشطة، مثل الزراعة أو الصحة العامة أو الصناعة أو استخدام النظائر المشعة المنتجة محليا.

وفضلا عن كل ما يمكن للوكالة أن تضطلع به، إذا أتيحت لها الموارد المناسبة، بغية الإسهام في التنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة، فللوكالة دور هام أيضا تضطلع به في المجال الشاسع للأمن البشري الذي تتضمن أبعاده المترابطة الحذر المشروع الواسع الانتشار بين الجماهير من الآثار المدمرة التي تنجم عن الكوارث النووية. ويكمن هذا الدور في المسؤولية الأساسية للوكالة عن سلامة المنشآت النووية التي تتطلب اتخاذ تدابير للتعاون العملي والانتاج المنظم.

ومن المناسب أن نؤكد هنا الأهمية التي ترتبط ارتباطا طبيعيا بالجهود التي يجب على مديري الوكالة أن يواصلوا بذلها بغية تحقيق توازن دينامي بين أنشطة الرصد وأنشطة التعزيز. وفي هذا الصدد إن توفير الموارد المالية الكافية التي يمكن الاعتماد عليها والتنبؤ بها من أجل أنشطة الوكالة في مجالي المساعدات التقنية والتعاون التقني يجب أن يصبح التزاما أساسيا تلتزم به جميع الدول التي ترغب في تمكين الوكالة من الاضطلاع بمهمتها على أتم وجه.

وفي هذا الضوء، إن التأثير العام للوكالة وهيبتها لدى البلدان النامية والرأي العام يعززان على نحو أفضل وأكثر دواما بفضل الإنجازات الملموسة والهامة في مجالي المساعدة التقنية والسلامة النووية. وفي نفس الوقت إن العدد المحدود جدا للحالات التي حدثت فيها مشاكل تتعلق بالضمانات وعالجتها الوكالة بهدوء وبروح إيجاد حلول مناسبة، يجب ألا يسفر عن عرقلة نقل التكنولوجيا النووية لصالح البلدان النامية، بل عن توفير التأكيدات المتعلقة بقدرة الوكالة على الاضطلاع بدورها الكامل إزاء حقوق والتزامات الأطراف في اتفاقات الضمانات.

وإزاء الخلفية المزدوجة لتأثير الوكالة وطبيعة توافق الآراء التي تغلب على علاقاتها بالدول، نعتقد أن أحد جوانب دراسة الجمعية العامة للتقرير السنوي للوكالة يجب أن يكون تشجيع المجتمع الدولي على إيلاء أكبر اهتمام ممكن للوكالة والإسهام في تشجيع جميع الدول على الانضمام اليها حتى يتمكن أعضاءها في مجموعهم من مواكبة تقدم الأمم المتحدة صوب تحقيق الصفة العالمية. فضلا عن ذلك، يجب على الوكالة أن تجري تغييرات مماثلة للتغييرات التي تحدث الآن فيما يتعلق بتشكيل هيئات الأمم المتحدة ذات العضوية المحدودة حتى تعزز الوكالة الصفة التمثيلية لمجلس إدارتها عن طريق التوسع الذي يلبي الرغبة في الإسهام ويكافيء بعض البلدان النامية على التقدم الملحوظ الذي تحرزه في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ومما يسر الجزائر سرورا كبيرا العلاقات التي طورتها مع الوكالة. هذه العلاقات المزدهرة تعود الى سنين طويلة مضت تضمنت خلالها هذه العلاقات طيفا واسعا من مشاريع التعاون التقني التي انتفعت بخبرة الوكالة وتمويلها. شملت هذه العلاقات أيضا قيام الجزائر الطوعي بإخضاع مفاعليها الخاصين بالبحث وإنتاج النظائر المشعة لنظام ضمانات الوكالة.

من وجهة نظر أكثر شمولا، لم تدخر الجزائر وسعا في الإسهام في حسن إداء الوكالة وأجهزتها الرئيسية. ونحن نرحب بقيام الدول الأعضاء في الوكالة، في مقابل ذلك، بمنحى، وبالتالي بمنح الجزائر، رئاسة مجلس الإدارة عن الفترة التي يشملها التقرير المعروض الآن أمام الجمعية العامة.

السيد أونيكريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بادئ ذي بدء أهنئ السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على اعادة تعيينه لمدة رابعة بموافقة اجماعية من المؤتمر العام للوكالة الذي عقد مؤخرا. وطوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، خدم السيد بليكس الوكالة بامتياز وحكمة، ونحن نثق كل الثقة بأنه سيظل يوفر قيادة فعالة للوكالة في المهام الجديدة المتنوعة المطروحة أمامها.

ولقد قرأنا بامعان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما استمعنا إلى بيان مديرها العام باهتمام شديد. وقد ظلت الهند عضوة في الوكالة منذ مولدها في سنة ١٩٥٦. ولقد علقنا أهمية كبرى على أهداف الوكالة وأنشطتها حسبما أجملها نظامها الأساسي، واشتركنا اشتراكا فعالا في الوكالة منذ

البداية. ويتمثل الهدف الرئيسي للوكالة، على النحو المبين بجلاء في نظامها الأساسي، في التعجيل باسهام الطاقة النووية في السلم والصحة والتنمية في شتى أرجاء العالم وبالتوسع في هذا الاسهام.

ويجب أن نتذكر أيضا، عندما يصبح التذكر ضروريا، أن الهدف الرئيسي للوكالة لا يزال متمثلا في تعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي السنوات الأخيرة، ولعدد من الأسباب السياسية، برز على الصعيد العام دور الوكالة المتعلق بـ "الضمانات". وفي الهند أكدنا مجددا وعلى الدوام أهمية الضمانات وأيدنا أنشطة الوكالة في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، نولي أهمية لدور الوكالة النرويجي في ميادين الطاقة والزراعة والطب وغيرها من المجالات. إن لدى الغالبية الكبرى من أعضاء الوكالة، لا سيما البلدان النامية، توقعات من الوكالة ودورها في نقل التكنولوجيا، وفي التعاون العلمي والتقني.

ونحن نلاحظ أن هذه المسائل طرحت للنقاش خلال المؤتمر العام الذي عقد مؤخرا. ويطلب القرار المتخذ بتعزيز الأنشطة الرئيسية (GC(XXXVII)/RES/618) من الوكالة أن تقدم مبادرات جديدة، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني الهادفة إلى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية. ونحن نتطلع إلى مبادرات الوكالة استجابة لهذا القرار. وثمة مبادرة محددة في هذا الصدد جرى اتخاذها على مدى السنة الماضية، تتمثل في الاقتراح بالاستغلال العملي لمعالجة الأغذية بالاشعاع في البلدان النامية. ونحن نرحب بقرار المؤتمر العام (GC(XXXVII)/RES/616) بشأن هذا الموضوع، ونأمل أن يتحقق المزيد من العمل في هذا المجال، كمثال ملموس مرئي على الطريقة التي بفضلها يمكن للوكالة أن تساعد البلدان النامية.

ولقد جرت الاشارة إلى ما يسمى فشل الوكالة في الكشف عن برامج التسليح في بعض البلدان. وفي السنوات الأخيرة، إنتقدت بعض قطاعات الإعلام الوكالة فيما يتعلق بذلك. ونحن نرى أن هذا النقد ينبع من سوء فهم لدور الوكالة الصحيح ولأدائها. اذ لايمكن أن تكون الوكالة رجل شرطة يطوف خلسة. ولا يمكن أن نتوقع منها أن تقوم بالتفتيش عن القنابل في كل طابق تحت سطح الأرض. إن دورها هو توفير الضمانات، لا سيما كتدبير لبناء الثقة من حيث اتفاقات الضمانات التي تبرمها الدول الأعضاء معها عن طيب خاطر. ونحن نعتقد أنه سيكون من المفيد أن توضح الوكالة طبيعة أنشطتها للجمهور ولوسائط الاتصال، لكي يمكن ازالة هذه التصورات الخاطئة.

كما أشير إلى معاهدة حظر الانتشار النووي. ولقد أيدت الهند دائما دون لبس أو غموض جميع الجهود المبذولة على الصعيد العالمي ودون تمييز من أجل منع الانتشار. إلا أنني أود أن أكرر أننا لا نستطيع أن ننضم إلى معاهدة أو نشارك في موقف يؤدي إلى تقسيم العالم إلى "مالكين" للأسلحة النووية و "معدمين" لا يملكون هذه الأسلحة، بما ينطوي عليه ذلك من عدم المساواة في المسؤوليات والالتزامات للفئتين. وإنني آمل أن يكون مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي وتمديدها، المقرر عقده في عام ١٩٩٥، فرصة للدول الأطراف لأن تدرس كيفية تحويل المعاهدة إلى أداة تؤدي إلى عدم الانتشار الحقيقي. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أكرر ذكر التزامنا بهدف نزع السلاح العام الكامل. إن تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبع من الاتفاقات التي تبرمها الدول الأعضاء معها عن طيب خاطر. وهذا لا يجعل من الوكالة أمانة لمعاهدة عدم الانتشار. كما يمكن أن تنبع الضمانات من ترتيبات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف. تبرمها الدول ذات السيادة عن طيب خاطر.

إن الهند إحدى الدول الموقعة الأولى على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد اقترح أن تعتمد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أحكام آلية التحقق المقررة بموجب هذه الاتفاقية، لإحداث تعديلات لنظام الضمانات التابع للوكالة. وفي هذا الصدد ينبغي الإقرار بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاقية عالمية غير تمييزية. وعلاوة على ذلك أنها لا تزال في مرحلة التكوين والنمو، وبالتالي ليس من الحكمة التسرع باستنساخ أحكامها حتى قبل أن توضع موضع التنفيذ.

وكانت هناك اشارات إلى تنفيذ اتفاقات الضمانات المبرمة بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وهذه مسألة مضمونية معقدة ظلت موضع نقاش في الوكالة وأماكن أخرى طوال شهور. وموقفنا هو ضرورة التوصل إلى حل للمسألة بالمفاوضات والمناقشات المتأنية. وأي طريق آخر لن يؤدي إلى النتائج المرجوة. ولهذا السبب قمنا في الماضي بالحث على التزام التأني والمثابرة. وهذا هو السبب أيضا في أننا قد اضطررنا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الامتناع عن التصويت على بعض القرارات المتعلقة بهذا الموضوع. وعلى الرغم من التحفظات على جزء من صيغة مشروع القرار الراهن، فسنوافق عليه حرصا على توافق الآراء بينما نحث كلا

من الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على المثابرة على جهودهما من أجل التعاون والتنفيذ التام لاتفاق الضمانات. كما نحث الجهات الأخرى المعنية على مواصلة تأييد هذه الجهود.

وقبل أن أختتم كلمتي اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن حاجة الوكالة إلى مضاعفة جهودها تعزيزا للاستعمال السلمي للطاقة النووية وإلى المبادرة ببرامج واسعة النطاق للتوعية العامة. وينبغي تبسيط نظام الضمانات لكي يكون فعالا ومحققا لفعالية التكلفة. ونحن من جانبنا سنبذل كل تأييدنا الفعال للوكالة وسنتعاون معها على التحقيق الناجح لهذه الأهداف.

السيد فلوزوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير بولندا العميق للعمل الذي يقوم به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفوه ذوو الكفاءة العالمية. لقد كان العام الحالي عاما زاخرا بشكل خاص بالتحديات، وكان أداء الوكالة جيدا جدا فيه. والطريقة المثالية التي أدار بها المدير العام السيد هانز بليكس أعمال الوكالة تستحق منا كل امتنان وتقدير. وبالتالي فإنه من دواعي الارتياح البالغ لي أن أنقل إلى المدير العام أخلص تهاني وفد بلدي بمناسبة إعادة تعيينه لمدة أخرى.

ويرى وفد بولندا أن التقرير السنوي للوكالة والبيان الاستهلالي الذي ألقاه المدير العام السيد هانز بليكس يمثلان محاولة ناجحة لتقديم تحليل شامل وحسن التوازن لأنشطة الوكالة في عام ١٩٩٢. وقد ظلت الأنشطة العامة للوكالة وفية للأهداف الواردة في نظامها الأساسي، وهي النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وخدمة قضية عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال نشاطها في مجال الضمانات.

لقد بينت التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية مرة أخرى الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في مجالات الأمن الدولي، والتنمية الاقتصادية، والسلامة النووية والبيئة الانسانية. إن هذه التطورات تفتح آفاقا جديدة للوكالة، وتشكل في الوقت نفسه تحديات جديدة لها.

وتبين بعض الأحداث فيما يبدو أن دور الوكالة يصح توسعه في المستقبل ليشمل مهام جديدة للتحقق سواء في مجال عدم الانتشار النووي أو في عملية نزع السلاح النووي. إن توسيع مهمة الوكالة في مجال التحقق بالنسبة للمواد النووية التي سيفرج عنها نتيجة لتخفيض الأسلحة النووية، أمر سيساعد في رأينا دونما شك قضية عدم الانتشار النووي، وقبول الجمهور، في شتى أنحاء العالم، لمحطات القوى النووية.

وينبغي الثناء على الوكالة لجهودها المستمرة في العراق تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). لقد كشف عدم إمتثال العراق لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار عن وجود ضرورة ملحة لتعزيز ضمانات الوكالة.

إن أنشطة الضمانات المكثفة للوكالة في جنوب أفريقيا وتحققها من إنهاء ذلك البلد لبرنامجه السابق للأسلحة النووية مما يضفي المصداقية على اندماج جنوب أفريقيا في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ويسهم في السعي إلى جعل أفريقيا قارة لا نووية.

ونحن نرحب أيضا بالأنباء الواردة من أمريكا اللاتينية، حيث أصبح الاتفاق الرباعي بين الأرجنتين، والبرازيل، والوكالة الأرجنتينية البرازيلية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية على وشك التنفيذ، وبذلك يؤمل أن تدخل معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ عما قريب، وأن تشمل جميع بلدان تلك القارة.

وأدى التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلم في الشرق الأوسط إلى فتح آفاق أكثر إشراقا للتوصل إلى اتفاق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المستقبل في ذلك الجزء من العالم، وهو اتفاق ستشكل ضمانات الوكالة جزءا منه.

إننا ننظر إلى كل هذه التطورات الايجابية في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. ونحن نؤيد تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، ونعتقد أن هذه المعاهدة لا تزال ضرورية لأمن الدول الأطراف فيها والعالم كله. ونرى أيضا أن من اللازم مناقشة تنفيذ المعاهدة مناقشة شاملة وجادة، بما في ذلك المواد المتعلقة بنزع السلاح النووي وتقديم المساعدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والمتعشم أن يساعد التقدم المتوقع إحرازه في المفاوضات الجارية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وبشأن تقديم الدول الحائزة لأسلحة نووية لضمانات أمنية للدول اللانووية، على نجاح هذا المؤتمر.

وفي سياق تمديد معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها، مازلنا نشعر بقلق إزاء مسألة تنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد انضممنا إلى البلدان الأخرى في المؤتمر العام للوكالة الذي عقد مؤخرا في حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تمتثل امتثالا كاملا لتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والتزاماتها تجاه ضمانات الوكالة.

إن بولندا تتابع عن كثب أنشطة الوكالة الرامية إلى تطبيق الضمانات على الدول ذات البرامج النووية الكبيرة من بين الدول التي استقلت حديثا بعد انسلاخها من الاتحاد السوفياتي السابق، وهي تؤيد هذه الأنشطة تأييدا راسخا. ونحن نحث جميع الدول التي مازالت خارج معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة على أن تنضم إليهما في أقرب وقت ممكن.

إن محطات القوى النووية التي تم تشغيلها أو بناؤها في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، وغالبيتها مجاورة لبولندا، خضعت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ لعملية استعراض وتقييم لمعايير سلامتها. وقد أدخلت ومازالت تدخل فيها تحسينات من أجل علاج أوجه القصور والتي تم تحديدها في محطات القوى النووية والأنظمة الوطنية للرقابة على الأنشطة النووية. ونحن ممتنون للبلدان المانحة، والمنظمات الدولية، وقبل كل شيء للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التي قدمت بموجب هذا البرنامج، الذي يشارك فيه خبراء بولنديون أيضا.

وتؤيد بولندا عمل الوكالة في مجال الإعداد لاتفاقية بشأن السلامة النووية. وفيما يتعلق بقضية المسؤولية عن الأضرار النووية، فإننا نثني على التقدم الكبير الذي أنجزته اللجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية عن الأضرار النووية في إعداد تنقيح لاتفاقية فيينا.

لقد دأبت بولندا على مؤازرة برنامج الوكالة للتعاون التقني نظرا لأنها مستفيدة منه ومساهمة فيه في آن معا. فالتعاون الدولي حيوي لتطوير صناعتنا وأبحاثنا وتعليمنا في المجال النووي.

وختاما، أود أن أكرر الاعراب عن تقديرنا لمدير عام الوكالة السيد هانز بليكس، وعن دعمنا لأهداف الوكالة. ويتجلى دعمنا هذا في مشاركتنا في تقديم مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة.

السيد مالك (العراق):

يشارك وفد العراق، مرة أخرى، في مناقشات البند المعنون: تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يعرض في الجمعية العامة كل عام. وفي كل مرة كان وفد العراق يؤكد على ضرورة عدم تسييس عمل وكالة الطاقة الذرية والحفاظ على الطبيعة الفنية والعلمية لعملها.

إن تسييس عمل الوكالة أمر بالغ الضرر على المدى القريب والبعيد، مما يقتضي منا جميعا وقفة موضوعية واضحة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحقيقية للدول الأعضاء، وتجنب المنافع السياسية الآنية والضيقة، التي تدفع بعض الدول إلى طريق التسييس ذي النتائج الخطرة.

لقد أتيت إليكم في هذا الاجتماع ومعي وثيقتان الأولى هي التقرير المشترك الذي رفعه السيد رالف ايكايوس، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، إلى رئيس مجلس الأمن والوارد بالوثيقة (S/26571) المؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وهي المحضر المشترك لمحادثات بغداد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفيما يلي اقتبس لكم بعضا من نصوص ما ورد في تلك الوثيقة بشأن البرنامج النووي العراقي:

"فالفقرة ١٤ من ذلك التقرير تقرأ كما يلي: تثق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أن العناصر الجوهرية لبرنامج الأسلحة النووية للعراق معلومة وإنه قد تمت إزالتها. وتتصل المسائل المتبقية المتعلقة بالامتثال للفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بعمليات الشراء والقبول الرسمي لخطة الرصد والتحقيق المستمرين المعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١)". (S/26571، تذييل، الفقرة ١٤)

أما الفقرة ١٥ فتقرأ كما يلي:

"قام العراق حاليا بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات بالغة الأهمية فيما يتعلق بموردي المواد المحظورة والمواد الأخرى ومصادر المشورة التقنية. وتبدو المعلومات كاملة وقابلة للتحقق من صحتها. وسيتم التحقق من هذه المعلومات خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وبتقديم هذه المعلومات، يكون العراق قد امتثل لجميع شروط

الافصاح المتعلقة ببرنامجه السابق للأسلحة النووية، بالصيغة الواردة في القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)". (المرجع نفسه، الفقرة ١٥)

أما الفقرة ١٦ في ذلك التقرير والخاصة بتنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين فتقرأ كما يلي:

"قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ بعض عناصر من خطتها على مراحل خلال الخمسة عشر شهرا الماضية. والعراق على علم بجميع عناصر هذه الخطة". (المرجع نفسه، الفقرة ١٦)

أما الفقرة ١٨ من التقرير نفسه فتقرأ كما يلي:

"والوكالة الدولية للطاقة الذرية على اقتناع بأن الخطة تنفذ حتى الآن بصورة سليمة، وستضيف إليها أو تحذف منها بعض العناصر حسبما تقتضي الظروف". (المرجع نفسه، الفقرة ١٨)

أما الوثيقة الثانية فهي من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بليكس في رسالته التي بعث بها إلى مجلس الأمن والمنشورة بالوثيقة (S/26584) المؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. يقول السيد بليكس في رسالته تلك ما يلي:

"وكما ترون من التقرير المشترك، تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعلومات ذات الأهمية البالغة التي طلبت منذ وقت طويل بشأن موردي المواد المحظورة وغيرها ومصادر المشورة التقنية. وسوف يعتبر العراق، بشرط التحقق من دقة هذه المعلومات وكمالها، أنه امتثل لجميع شروط الكشف عن أنشطته النووية على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وهذا القول مماثل لاستنتاجات اللجنة الخاصة بشأن كشف العراق عن المعلومات المتعلقة ببرامجه المحرمة في مجال القذائف التسيارية والمجال البيولوجي". (S/26584، الفقرة ٢)

ولقد أكد لكم السيد بليكس هذه الحقيقة صباح اليوم.

إن هاتين الشهادتين الواضحتين من المسؤولين المعنيين مباشرة عن تنفيذ الفرع "جيم" من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) يشكلان دليلا واضحا على التقدم الايجابي الذي حصل خلال الفترة القريبة الماضية، وعلى التعاون التام الذي أبدته السلطات العراقية وعلى أعلى مستوى، فرق التفتيش المختلفة على طريق الامتثال الكامل للقرار المذكور.

إن أي قارئ منصف لتقريري اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية اللذين أشرت إليهما آنفا لابد أن يعترف بحقيقة الأجواء الايجابية والتطور المتقدم الذي حصل في مجال العلاقة بين العراق وتلك الجهات. وعلى الجمعية العامة أن تشجع هذا النهج لا أن تضع العراقيل في طريق هذه الخطوات الناجحة والبناءة التي اتخذها العراق.

إن الذين يصرون على مهاجمة العراق وتحريف هذه الحقائق إنما يفعلون ذلك بدوافع سياسية تمنعهم من رؤية الحقائق وتقودهم إلى إيجاد مبررات زائفة وغير حقيقية لاستمرار الحصار الاقتصادي اللاإنساني وغير المسوغ ضد شعب العراق. والذي تسبب في وفاة مئات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ والرجال.

إن العراق قد نفذ جميع التزاماته المنصوص عليها في الفرع "جيم" من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ويتوقع بالمقابل أن يقوم مجلس الأمن بالغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على صادراته وفقا لأحكام الفقرة ٢٢ من نفس القرار، وهو قرار يقول أصحابه أنه ملزم. والإلزام هنا لجميع الأطراف ومن بينها أعضاء مجلس الأمن أنفسهم.

وطالما ذكرت موضوع الزامية قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) فلابد لي أن أشير إلى الفقرة ١٤ منه، والتي اعتبرت أن الاجراءات التي يتخذها العراق وفقا للفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ تمثل خطوات نحو ايجاد منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. ومما يلفت النظر أن كل المتحدثين لحد الآن قد أغفلوا الاشارة إلى هذه الفقرة وتغافلوا معها عن دعوة جميع دول المنطقة إلى العمل الجاد على تحقيق أهداف الفقرة ١٤ بما يضمن انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقبولها لنظام ضمانات فعال.

وختاما، أود أن أعلق على مشروع القرار الوارد بالوثيقة (L/13) أن الفقرة الثامنة من الديباجة قد عفى عليها الزمن ولم تعد تواكب حقيقة الموقف الذي أشار إليه كل من رئيس اللجنة الخاصة ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فالعراق، وبشهادتهما، يتعاون ويمتثل لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فعليه فقد كان من الواجب تغيير لهجة هذه الفقرة لتقرأ كما يلي:

"واذ تلاحظ ما اصدرته الوكالة من بيانات وما اتخذته من إجراءات بشأن وفاء العراق بالتزاماته المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية".

إن تناقض تقريري رئيس اللجنة الخاصة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذا فهي فقرة غير دقيقة ولن نوافق عليها.

أما الفقرة الثامنة من المنطوق فقد أهملت المحادثات المهمة التي جرت في بغداد في تموز/يوليه وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر وفي بغداد مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وهذه محادثات مهمة وبناءة جرت بين العراق من جهة وبين اللجنة الخاصة وفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى، فعليه فإن هذه الفقرة قاصرة عن مواكبة الحقائق التي باتت معروفة للجميع.

ولكل هذه الأسباب، فإن الوفد العراقي سيطلب تصويت منفردا على الفقرتين آنفتي الذكر وعلى القرار ككل.

ولا يفوتني قبل أن أنهي كلمتي هذه أن أشير الى أنه لمن السخرية حقا أن تتبنى اسرائيل مشروع القرار هذا.

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني بداية أكرر التعبير عن الارتياح الذي عبر عنه آخرون من قبلي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانز بليكس، لتقريره الشامل والمفصل.

ويسعد كندا أيما سعادة أن تقدم مشروع القرار (A/48/L.13 و Corr.1) الذي يتناول التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويجمل بنا في هذا الوقت أن نبدي تقديرنا للعمل الواسع النطاق الذي تؤديه هذه الوكالة الهامة التابعة للأمم المتحدة.

والآن وبأكثر من أي وقت مضى، ندرك الأهمية الحيوية للدور الذي تضطلع به الوكالة في دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية في مجموعه، بالنظر الى الدور الأكبر الذي تضطلع به الوكالة بوصفها الحارس الأمين على ترتيبات الضمانات الدولية. والوكالة هي أيضا عنصر أساسي في مجال الاستخدام الآمن للطاقة النووية وفي مجال تعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية.

وفي السنة الماضية، واجهت الوكالة بعض التحديات الجديدة - والمزعجة للأسف - لسلامة النظام الدولي الذي تدعمه، وهي تحديات مثلتها على وجه الخصوص التطورات في العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللتين يشار إليهما في مشروع القرار. ومع ذلك، فقد أوضحت هذه التطورات أيضا أن الوكالة هي أفضل محفل لمعالجة هذه القضايا. ولا يزال يساور كندا القلق بشأن عدم تقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاتفاق الخاص بالضمانات، وهي تواصل حث هذا البلد على الوفاء بالتزاماته. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعلان بأن الوكالة تضطلع بأعمالها لمصلحة جميع الدول الأعضاء وأنها تقوم بالتالي بهذه الأعمال نيابة عن المجتمع الدولي في مجموعه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض عليكم بإيجاز بعض أفكارنا في كندا بشأن توجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي البيان الذي أدلينا به مؤخرا أمام المؤتمر العام، اقترحنا أن ينصب الاهتمام في رسالة الوكالة الأساسية على دعامات ثلاث هي: الضمانات، والسلامة، ونقل التكنولوجيا.

إن الغرض من الضمانات هو كفالة قيام واستمرار نظام فعال وكفء. وتجري الآن دراسة الوسائل التي تكفل تعزيز الضمانات وتبسيطها. وتؤمن كندا بضرورة تحول ضمانات الوكالة من نظام كمي بحت، يقوم على المحاسبة على الأرصدة المتبقية من المواد الى نظام يشمل كذلك الكشف عن الأنشطة والمرافق غير المعلن عنها. وهناك عدة نماذج بديلة للضمانات التي يمكن أن تؤدي هذه المهمة. وسيتطلب إصلاح الضمانات حشد إرادتنا السياسية الجماعية حتى نضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة لجهودنا المشتركة من أجل النهوض بعدم انتشار الأسلحة النووية.

أما السلامة فهي مهمة أساسية أخرى للوكالة، حيث أن القدرة على إظهار سلامة كل الأنشطة النووية تعد أحد العناصر الأساسية في تحقيق قبول الجمهور للطاقة النووية. وبالنسبة للعديد من البلدان، ستصبح الطاقة النووية مصدرا متزايد الأهمية لمواجهة احتياجاتها من الطاقة المتزايدة. وهي توفر أيضا بعض الفوائد البيئية. لذا، فإننا نتطلع الى الاستكمال المبكر

للتفاوض على عقد اتفاقية السلامة النووية التي ستصبح صكا دوليا هاما في هذا المجال.

ونقل التكنولوجيا هو بدوره نشاط هام آخر للوكالة. وهو يتيح التطبيقات السليمة للتكنولوجيا النووية، لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجالات الأغذية، والزراعة، وصحة الإنسان، والموارد المائية، والدراسات البيئية، وفي مجال التطبيقات الصناعية، وبالطبع في مجال الطاقة.

وترى كندا أن كل دعامة من هذه الدعائم الثلاث مترابطة ترابطا وثيقا مع الدعامتين الأخريين. وبصورة عامة، نرى أن هذا النهج الثلاثي الجوانب يمكن أن يؤدي الى توازن سليم - بل قد يمكنني أن أقول، توازن متبادل التعزيز - فيما بين أنشطة الوكالة.

وختاما، يسعد الوفد الكندي أن يشارك في تقديم مشروع القرار هذا، وجنبا الى جنب مع وفد استراليا الذي تولى تقديمه، توصي كندا جميع الوفود بالموافقة عليه بوصفه تعبيرا عن التزامنا جميعا باستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية وبعدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد هو زيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

إن وفد الصين قد استمع باهتمام الى بيان السيد بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحاط علما بالتقرير السنوي. وعلى مر العام الماضي، اضطلعت الوكالة بالكثير من الأعمال وبذلت جهودا فعالة في مجالات رئيسية مثل مجالات الضمانات، واستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، والسلامة النووية، وفيما يتعلق بهذه الأمور، نود أن نعرب عن ارتياحنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويدراوغو (بوركينا فاصو).

ويتوجه وفد الصين بتهانيه الحارة الى السيد بليكس لإعادة تعينه مديرا عاما للوكالة.

إن التعاون الدولي في مجال استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية يمثل مهمة هامة تواجهها الوكالة. فالطاقة النووية، بوصفها مصدرا نظيفا ويعول عليه للطاقة البديلة تنطوي على آفاق طيبة للتنمية. وبلدان عديدة، ولا سيما البلدان النامية، تحتاج حاجة ماسة الى الطاقة النووية لتحقيق التنمية الاقتصادية ولحماية البيئة. ويتوقع المجتمع الدولي من الوكالة المزيد من الجهود والإسهامات في هذا الشأن.

وثمة مهمة هامة أخرى تواجه الوكالة تتمثل في تطبيق الضمانات التي تحول دون انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك أجهزة التفجير النووية. وعلى مر السنين، أنجزت الوكالة الكثير، واكتسبت خبرة واسعة في هذا المجال. ونظام الضمانات هو تدبير مقبول عالميا لمنع انتشار الأسلحة النووية. ولكفالة توجيه التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية الى الأغراض السلمية، ينبغي أن يكون القبول بضمانات الوكالة شرطا مسبقا لهذا التعاون.

والوكالة، بوصفها منظمة حكومية دولية، اضطلعت خلال السنة الماضية بدوز فريد من نوعه في مجال التعاون الدولي لتنمية استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك يجدر القول بأن التعاون الدولي في مجال استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية لا يزال بعيدا عن أن يكون مرضيا. وهو يواجه العديد من المشاكل والمصاعب. ومحاولة احتكار العلم والتكنولوجيا في مجال الذرة والعمل، تحت ذريعة منع انتشار الأسلحة النووية، على تقييد وتقويض الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية فيما يتعلق باستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، لن يسهلا لا التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ولا المساعي الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

والوكالة تواجه تحديا يتمثل في كيفية تحقيق توازن عادل بين محاولة تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية، ومحاولة تدعيم نظام الضمانات. ويرى وفد الصين أنه يجب إيلاء أهمية متساوية لكل من هاتين المهمتين اللتين تضطلع بهما الوكالة دون تحيز لأي منهما. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال أنشطة ضماناتها وهي تعتقد أنه يجب توجيه هذه الأنشطة صوب منع الانتشار النووي بدلا من عرقلة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب البلدان النامية. وإذا حدثت نزاعات في هذا الصدد، يجب أن تحلها الأطراف المشتركة مباشرة عن طريق المشاورات والمباحثات البناءة وليس بفرض الضغوط بل الجزاءات. وقد دللت الممارسة على أن الضغوط والجزاءات لا تساعد على حل المشكلة.

وأود أن أؤكد أن حكومة الصين تنتهج دائما سياسة مناهضة للدعوة الى الانتشار النووي أو لتشجيعه أو الاشتراك فيه، وهي ضد مساعدة البلدان

الأخرى على استحداث الأسلحة النووية. وتقوم سياسة الصين المتعلقة بالتصدير النووي على الاتباع الصارم بصفة مستمرة لثلاثة مبادئ هي أن تكون هذه الصادرات مخصصة للأغراض السلمية، وأن تكون ضمانات الوكالة قد قبلت واتبعت، وألا تنقل المواد الى أي بلد ثالث دون موافقة مسبقة من الصين. وتواصل الصين، كعهدها دائما، الإسهام في التعاون الدولي والسعي إليه في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بغية تحقيق منافع أكبر للبشرية عن طريق الطاقة النووية.

السيد غييوم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

معروض على الجمعية اليوم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أعده السيد بليكس مديرها العام الذي جددت وكالته توا لأربع سنوات إضافية. وقبل بدء النظر في التقرير أود، بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم التهاني الى المدير العام على عمله، ولأشكره على الأسلوب القدير الذي أدار به عمل الوكالة على مدى السنوات الإثنتي عشرة السابقة، ولأعرب له عن أحر تمنياتنا للسنوات القادمة وهي السنوات الحاسمة، وبخاصة بالنسبة لسياسة عدم الانتشار التي يضطلع فيها بدور حيوي.

وأود في البداية أن أتكلم عن عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو مجال كان على المجتمع الدولي والوكالة أن يجابها فيه تطورات رئيسية حدثت أثناء العام الماضي.

كانت أخطر مشكلة هي عدم تنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تشعر ببالغ القلق لعدم وفاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها رغم تذرع المجتمع الدولي بالصبر. ودولنا تحث رسميا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة تأكيد امتثالها دون قيد ولا شرط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى التنفيذ الكامل والحسن النية لاتفاق الضمانات الذي عقدته مع الوكالة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وعلى الموافقة على تفتيش الموقعين، اللذين حددتهما الوكالة. فضلا عن ذلك، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأسف للغاية لما أعربت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثناء المشاورات التي جرت مؤخرا مع وفد الوكالة في بيونغ يانغ من عدم استعدادها للوفاء بالتزاماتها، بل أنها حاولت، على النقيض من ذلك، أن تحد من نطاق المشاورات، بل وأن تضع شروطا لاستمرارها، وهذا أمر غير مقبول. ورغم ذلك، يراودنا الأمل في أن تستأنف المشاورات دون شروط مسبقة وبروح بناءة.

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تشكر المدير العام وأمانته على ما أظهراه أثناء هذه الفترة الحرجة من المثابرة والجدارة المهنية والحياد، ونطلب منهما أن يواصلا أنشطتهما بهمة. فضلا عن ذلك، نرجو من المدير العام للوكالة أن يبقى مجلس الأمن والدول الأعضاء في الوكالة على علم بأي تطور رئيسي في هذا الصدد.

الى جانب ذلك، تأمل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في استئناف الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوريا الجنوبية بما يؤدي في المستقبل القريب - وفقا للإعلان المشترك الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ - الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تود أيضا الإعراب عن قلقها إزاء الحالة في الاتحاد السوفياتي السابق. نحن نرحب، بطبيعة الحال، بانضمام اذربيجان وارمينيا واستونيا واوزبكستان وبيلاروس ولاتفيا وليتوانيا الى معاهدة عدم الانتشار. كما نقدر أيضا الجهود التي تبذلها الأمانة للإعداد لتنفيذ الضمانات في دول أخرى كانت جزءا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. ونحث هذه البلدان، وبخاصة أوكرانيا وكازاخستان، على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وبشكل أعم، نحث هاتين الدولتين على تطبيق التعهدات الواردة في بروتوكول لشبونة دون أي إبطاء. وتأمل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في أن يتم التنفيذ العاجل للاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الروسي وأوكرانيا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حول إعادة الرؤوس الحربية النووية الموجودة في أوكرانيا الى روسيا.

هناك مصدر آخر للقلق البالغ، وهو الحالة في العراق. إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأسف لعدم تنفيذ ذلك البلد بعد لأحكام قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وهي تحث العراق على موافاة الوكالة بجميع البيانات اللازمة وغير المتاحة بعد عن برنامجه النووي.

وتطلب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الى المدير العام أن ينفذ دون إبطاء أحكام خطط الرصد المتواصل في المستقبل التي دعا إليها مجلس الأمن في قراره ٧١٥ (١٩٩١)، وأن يستمر في نفس الوقت، حسب ما يتطلبه القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، في البحث عن العناصر المكونة لبرنامج العراق السري التي لم يعلن عنها بعد.

وهناك بالطبع تطور رئيسي آخر في مجال عدم الانتشار هو اعتراف حكومة جنوب افريقيا باستحداث أجهزة للتفجير النووي في جنوب افريقيا في الثمانينات، وإعلانها أن هذه الأجهزة قد تم تفكيكها قبل انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار. والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ترحب بهذه الشفافية التي يتبين منها أن من الممكن التخلي عن أي برنامج نووي سري، وأن البلد المعني يمكنه أن يقوم بذلك بمحض إرادته. ونحيط علما أيضا بتقرير المدير العام عن أنشطة التحقق التي اضطلعت بها الوكالة في جنوب افريقيا.

وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالتقدم الملموس الذي تحقق خلال العام الماضي في التفاوض على إنشاء منطقة لا نووية في افريقيا.

وترحب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالتقدم صوب تحقيق السلم في الشرق الأوسط. إن التطورات التي حدثت مؤخرا تبرر الأمل في إمكان التوصل في وقت قريب الى الأحوال التي تسمح بإنشاء منطقة لا نووية في تلك المنطقة وبتنفيذ نظام الضمانات تنفيذا تاما في الشرق الأوسط.

وتأمل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في أن تستكمل قريبا عملية التصديق على الاتفاق الرباعي الذي وقعت عليه الأرجنتين، والبرازيل، والوكالة الأرجنتينية البرازيلية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واختتاما لموضوع عدم الانتشار، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ترحب بارتياح بانضمام عدد من البلدان مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار، مما يشكل خطوة هامة صوب تحقيق عالمية نظام عدم الانتشار. ونحث بقوة جميع البلدان التي لم تنضم بعد الى المعاهدة على الانضمام إليها الى أجل غير مسمى. وقد تم التأكيد على ذلك مرة أخرى في الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي عقدت في نيويورك في آيار/مايو الماضي. ومن الجدير بالذكر أن معاهدة منع الانتشار هي الإطار الشامل الوحيد لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء على استعداد للاضطلاع بمسؤولياتها كاملة ولبذل كل ما في وسعها للإسهام في نجاح عملية التحضير لمؤتمر عام ١٩٩٥.

في ١٠ آب/أغسطس، اعتمد مؤتمر نزع السلاح في جنيف بتوافق الآراء مقررا يمنح اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ولاية تخولها التفاوض على معاهدة بشأن حظر التجارب حظرا شاملا. وستبدأ في القريب العاجل مفاوضات متعددة الأطراف، بهدف التوصل الى معاهدة ذات تطبيق عالمي يقام بموجبها نظام تحقق فعال. وترحب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بهذه الخطوة الحاسمة، التي ستسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد لاحظنا في الشهور الأخيرة بعض التطورات المشجعة التي سيكون لها بالتأكيد أثر ايجابي على مسألة الوقف الاختياري للتجارب النووية. وحتى لو كان من المتعذر على الدول الإثنتي عشرة أن تتجاهل التجربة التي حدثت مؤخرا في الصين، التي هي أول تجربة تجري خلال سنة كاملة، فإن القرارات الصادرة مؤخرا عن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف تجاربها النووية تعد تطورا هاما. ولا بد أن نرحب بهذا التقدم الإضافي في مكافحة انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نذكر بالتعهد الصادر عن الولايات المتحدة والدول الأربع الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة التي وقعت على بروتوكول لشبونة والقاضي بإحداث تخفيض ذي شأن في ترساناتها النووية؛ مما يشكل خطوة أخرى في نفس الاتجاه. وتأمل الدول الإثنتي عشرة أن تكون الأطراف المعنية قادرة في القريب العاجل على التغلب على أية عقبات تعوق تنفيذ البروتوكول.

ويسعد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن يعتمد مجلس المحافظين الاقتراحات التي قدمتها المجموعة ودولها الأعضاء منذ سنتين لتعزيز نظام ضمانات الوكالة؛ وأن يجري تدريجيا تنفيذ التدابير اللازمة لتطبيق تلك الاقتراحات. وعلى سبيل المثال، بدأ تشغيل آلية للإخطار عن الصادرات والواردات من المواد النووية والصادرات من بعض المعدات والمواد غير النووية. ومن الجدير بالذكر أن الغرض من هذه الآلية هو إعطاء الأمانة فكرة إجمالية عن عمليات النقل النووية والانتاج النووي في مختلف أرجاء العالم. وإذا أردنا أن نحقق ذلك الهدف، وجب أن تشترك جميع البلدان في هذه الآلية، وأن تبلغ عن المعلومات ذات

الصلة بالموضوع. وفيما يتعلق بالمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، فإن المعلومات التي هي من هذا القبيل تبلغ الآن بانتظام الى المدير العام.

إن تعزيز ضمانات الوكالة لم يكتمل بعد. ولا يزال من المتعين بذل جهود كبرى لمعالجة أخطار الانتشار الحقيقية. وفي هذا الصدد، سعدت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لاعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المقدم بمبادرة من الدول الإثنتي عشرة.

إن الدراسة التي أجراها الفريق الاستشاري الدائم المعني بتنفيذ الضمانات بشأن تعزيز فاعلية ذلك النظام وزيادة كفائته أتاحت أساسا عمليا مفيدا للأمانة لاستعراض ذلك النظام استعراضا أوفى. والهدف من هذه العملية هو السماح بتحسين إمكانية الكشف عن أوجه الشذوذ التي تشير الى وجود نشاط سري، ولو أن من الصعب أن نتصور أن الوكالة ستستطيع في أي وقت من الأوقات أن تضمن بشكل يقيني قاطع عدم وجود أي أنشطة سرية في أي مكان من العالم.

وعلاوة على ذلك، فبينما لا يمكننا تجاهل الحاجة الى تقليل تكلفة بعثات التفتيش، لا بد أن نضمن ألا تكون هذه الحاجة سببا معرقلا لوضع خطة متسقة تكفل كفاءة ضمانات الوكالة عموما، وتراعى فيها بصورة متزنة مخاطر الانتشار العقلية. وقد استمعت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء باهتمام شديد الى تقرير المدير العام عن التدابير المتخذة لتقوية نظام ضمانات الوكالة وتحسينه، وهي تتطلع الى المقترحات المحددة التي سيقدمها بشأن هذا الموضوع الى مجلس المحافظين في كانون الأول/ديسمبر استنادا الى ما توصل إليه الفريق الاستشاري الدائم، والى مداولات مجلس المحافظين في حزيران/يونيه.

وقد حدث قدر كبير من التقدم على مدى السنة الماضية في المحادثات الجارية بهدف تحقيق شراكة بين أفرقة تفتيش الوكالة والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (يوراتوم). إن تعزيز التعاون بينهما قد أدى فعلا الى آثار حميدة بالنسبة لميزانية الوكالة. وهذا ما ترحب به المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء. إلا أن الفائدة الكاملة المنتظرة من هذا الاتفاق لا تزال مرهونة بأشياء كثيرة.

إن التزام فريقي المفتشين بتطبيق مبادئ الشراكة هو أمر لا غنى عنه. وتطلب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الى المدير العام أن يواصل المباحثات بهدف وضع هذه الشراكة موضع التطبيق التام في أقرب وقت ممكن. وكان من أهم عناصر التقدم المحرز في الشهور الأخيرة خلال المناقشات المتعلقة بالشراكة الإقرار بالاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بوصفه نظاما إقليميا للضمانات يكفل عدم تحويل المواد النووية الى أوجه استخدام تخالف الأهداف التي أعلنتها الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية. وبذلك يمارس الاتحاد المذكور اختصاصات لا يمكن بأي حال أن يمارسها نظام رصد وطني.

واليوم يعد الاتحاد المثال الوحيد على المنظمة التي تجعل من الممكن تنفيذ الضمانات تنفيذا تاما مع توفر خمسة عناصر أساسية هي: إطار دستوري للتعاون السياسي؛ وإطار قانوني وتنظيمي محدد الملامح؛ وإطار شفاف لجوانب الميزانية والمسائل المالية؛ وإطار تشغيلي يسمح بفرض جزاءات؛ وأخيرا، عقود عديدة من الخبرة في تنفيذ الضمانات تنفيذا فعالا.

إن مركز نظام الضمانات الإقليمي يمكن منحه لمؤسسات إقليمية أخرى، على أن تتحقق شروط معينة محددة تحديدا واضحا. وهذا هو السبب الذي يدفع المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الى حث المدير العام على دراسة وعرض وثيقة على مجلس المحافظين تتناول الشروط الواجب توافرها في أي منظمة إقليمية لكي يتسنى لها أن تتفاوض مع الوكالة على اتفاق شراكة. وينبغي أن تنص الوثيقة المذكورة بصورة محددة على شروط التعاون بشأن الضمانات.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ملتزمة التزاما شديدا بنظام مراقبة الصادرات النووية، وهي ملتزمة، على نحو أخص، بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها مجموعة الموردين النوويين. وتناشد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء البلدان الموردة التي لم تنضم بعد الى المبادئ التوجيهية لمراقبة الصادرات، الى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونحن نود أن نساهم في نجاح نظام مراقبة تصدير المواد والتكنولوجيا النووية ذات الاستخدام المزدوج الذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وقد قرر جميع أعضاء مجموعة الموردين النوويين اشتراط تطبيق ضمانات الوكالة الكاملة النطاق على جميع الأنشطة النووية، في الحاضر والمستقبل، كشرط مسبق للإقدام على أي التزامات جديدة ذات شأن بالتوريد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبعد أن تحدثت عن عدم الانتشار ونظام الضمانات، أود أن أتناول أنشطة الوكالة في مجال السلامة النووية والحماية من الإشعاع والتعاون التقني.

إن المنافع المتولدة عن أنشطة الوكالة في المجالات التي لا تستخدم فيها التكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة، منافع كثيرا ما يستهان بها ويساء فهمها. وأود أن أتكلم أولا عن السلامة النووية، وهي قطاع تؤدي فيه الوكالة دورا رئيسيا.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ترحب بالتقدم الضخم الذي أحرزه فريق الخبراء المكلف بإعداد اتفاقية بشأن السلامة النووية. والواقع أننا نحن الذين شجعنا على عقد المؤتمر المعني بالسلامة النووية، الذي قرر البدء في علمية التفاوض على تلك الاتفاقية الدولية. ونحن نعتقد أن الاتفاقية أداة ضرورية لكي يتحقق على الصعيد العالمي تحسن في نظام السلامة، من ناحية، ولزيادة تماسك مبادئ السلامة الأساسية، من ناحية أخرى، وهذا هو الذي حدا بالمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الى دعوة الدول جميعها - لا سيما الدول التي تملك مفاعلات نووية في أراضيها - الى الاشتراك بنشاط في الأعمال التحضيرية اللازمة لإبرام هذه الاتفاقية.

ويمكننا أن نقول إن هناك توافقا واضحا في الآراء أخذ في الظهور بشأن قصر نطاق الاتفاقية، الآن على الأقل، على مفاعلات توليد القوى. وينبغي أن يعقد مؤتمر دبلوماسي يمكن من استكمال نص الاتفاقية في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بالنهج التدريجي لإنشاء نظام دولي للسلامة النووية، فإننا نرحب بحقيقة أن المؤتمر العام الأخير أتاح فرصة للمجتمع الدولي لكي يعرب عن رغبته في بدء العمل في أقرب وقت ممكن في إعداد اتفاقية بشأن سلامة تصريف النفايات المشعة، بمجرد أن يتوصل العمل الجاري الآن من أجل وضع مبادئ أساسية لتصريف هذه النفايات، الى توافق آراء دولي واسع.

وتدرك الدول الإثنتا عشرة فائدة الأبحاث التقنية الأكثر تقدما في مجال سلامة الأجزاء الأخرى من الدورة النووية، كما تدرك أن هذا العمل قد ييسر في الوقت المناسب التطوير المقبل للصكوك الدولية الحالية والمقبلة، وقد قدمت الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعلق الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء أهمية خاصة على السلامة النووية في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وتذكر بالمساهمات الكبيرة التي قدمتها بلدان الجماعة، سواء في الإطار الخالص للجماعة - مشروعي "فار" (للإنعاش الاقتصادي الذي بدأ ببولندا وهنغاريا ورومانيا ثم انضمت اليه دول أخرى بعد ذلك)، و"تاسيس" (المساعدة في مجال التدريب لبلدان كمنولث الدول المستقلة) - أو في إطار مجموعة الـ ٢٤، والصناديق المتعددة الأطراف للسلامة النووية. ونحن نشيد بالوكالة على دورها الهام في هذا الصدد.

إن بعثات فرق استعراض أمانة التشغيل وبعثات فرق تقييم الأحداث الهامة من حيث السلامة، وكذلك البرامج الخاصة بالمفاعلات التي نشأت فيها مشاكل، واصلت تقديم معلومات مرجعية مفيدة لأنشطة مجموعة الـ ٢٤. وهناك مبادرات جديدة تزيد من مشاركة الوكالة في تحسين السلامة النووية، مثل الأنشطة المشتركة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز البنى الأساسية للحماية من الإشعاع، والبنى الأساسية للسلامة النووية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة الى المشروع الدولي لتقييم بحار القطب الشمالي.

منذ فترة من الوقت، تعكف اللجنة الدائمة للوكالة، المعنية بالمسؤولية عن الأضرار النووية، على استعراض اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، وإعداد اتفاقية جديدة بشأن التمويل التكميلي. وقد تم تحقيق نتائج كبيرة في هذا الصدد. وتعلق الجماعة ودولها الأعضاء أهمية كبرى على مشروعي الاتفاقيتين الجديدتين. ويحدونا أمل مخلص في أن تمكن المناقشات الجارية من التوصل سريعا الى حلول مرضية لكل المعنيين، وأن يجتمع مؤتمر دبلوماسي بأسرع ما يمكن لاستكمال مشروعي الاتفاقيتين.

وترى الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن تقديم المساعدة التقنية من المهام الأساسية للوكالة. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها أمانة الوكالة في هذا الصدد؛ ونرى أن التطبيقات السلمية للطاقة النووية، سواء في الأغراض الطبية أو الزراعية أو الصناعية أو في إنتاج القوى الكهربائية، ينبغي أن تكون متاحة لجميع الدول. وللوكالة دور مركزي تضطلع به في تعجيل هذا الاتجاه وتيسيره، مع كفالة أن يسير تطوير الأنشطة النووية جنبا الى جنب مع مراعاة أعلى مستويات السلامة والحماية من الإشعاع. والدول الإثنتا عشرة أعضاء الجماعة الأوروبية على استعداد لتقديم دعمها للوكالة في هذا المجال بالقدر الذي تسمح به اعتبارات الميزانية.

وتأسف الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء لاضطرارها أن تعرب عن قلقها - كما فعلت في العام

الماضي - إزاء الحالة المالية للوكالة. وحرصا على حسن سير عمل الوكالة، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها في ميزانية الوكالة في موعدها.

ونحن نقدر جهود المدير العام ومعاونيه لضمان سير العمل في الوكالة في هذه الظروف الصعبة. وفي هذا السياق، يزداد تقدير الدول الإثنتي عشرة للممارسة التي بدأتها أمانة الوكالة مؤخرا لدراسة كفاءة برامج الوكالة بمزيد من التعمق. ويتعين على الوكالة الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تكون قادرة على التركيز على مهامها الأساسية وإنهاء الأنشطة ذات الأهمية الثانوية.

السيد ايردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة، بالإضافة الى التقرير الشفوي التكميلي الذي قدمه مدير عام الوكالة، السيد هانز بليكس، والبيان الاستهلالي الذي أدلى به يبرز بصورة واضحة الأنشطة المتعددة الأوجه التي اضطلعت بها الوكالة والنتائج التي حققتها. إن عمل الوكالة القائم على توازن دقيق بين الميادين الرئيسية لنشاطها، يستحق تقدير الدول الأعضاء، على النحو المعرب عنه في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة، التي عقدت منذ وقت قصير.

وإذ أكرر التأكيد على ذلك التقييم، أود أن أعرب عن تقدير حكومة هنغاريا للعمل المتسم بالمهارة والالتزام التام، الذي يضطلع به موظفو الوكالة من أجل النهوض بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية في كل أنحاء العالم، وتعزيز سلامة تشغيل المنشآت النووية، وتوفير ضمانات يمكن التحقق منها لمجتمع الأمم بعدم تحويل المواد النووية الى الأغراض غير السلمية.

وبالنيابة عن وفد هنغاريا، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السيد بليكس على إعادة تعيينه مؤخرا لمدة ولاية جديدة، مؤكدا له استمرار دعمنا له وتعاوننا معه في اضطلاعه بواجباته المسؤولة والهامة.

وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات المحبطة للنفس، فإن الاتجاه الإيجابي نحو تحقيق غايتنا المشتركة المتمثلة في إنشاء نظام عالمي حقيقي لعدم الانتشار النووي، استمر خلال الفترة قيد الاستعراض. ويسرنا أن ننوه بأن جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أصبحت الآن أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ كما أن جنوب افريقيا تخلت عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية، وقد تصبح أمريكا اللاتينية وافريقيا عما قريب قارتين خاليتين من الأسلحة النووية. وإذ نأخذ بعين الاعتبار مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي لتمديد معاهدة عدم الانتشار، فإن هذه الحقائق يجب اعتبارها واعدة جدا.

ومع هذا، ينبغي مضاعفة الجهود الدولية من أجل منع خطر الانتشار النووي والقضاء عليه في نهاية المطاف، وأيضا لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي بكل جوانبه. والحكومة الهنغارية، إذ تنتهج سياسة عدم الانتشار التي تلتزم بها التزاما كاملا، تواصل المشاركة النشطة في هذا المسعى، وهي تحث مرة أخرى جميع الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية على القيام بذلك، وأن تبرم اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن نظام ضمانات الوكالة، وهو عنصر أساسي لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ما فتئ يلعب دورا حاسما في منع استخدام الطاقة النووية في غير الأغراض السلمية. ونحن نقدر العمل الذي أنجزته الوكالة حتى الآن في مجال تحسين فعالية نظام الضمانات الحالي. والمقصد واضح: وهو جعل نظام الضمانات أكثر قدرة على تغطية الأنشطة المعلنة والأنشطة غير المعلنة على حد سواء، وبذلك يوفر ضمانات مقنعة بشكل كاف لجميع الدول حول الطبيعة السلمية البحتة للبرامج النووية للدول الأخرى. وتدعم حكومة هنغاريا العمل الجاري في هذا الميدان، وتكرر مرة أخرى الإعراب عن استعدادها لجعل كل مرافقها متاحة للوكالة، لكي تجري فيها تجاربها واختباراتها ذات الصلة.

ومما يدعو الى الأسف أن المجتمع الدولي اضطُر مرة أخرى، خلال الفترة قيد الاستعراض، الى أن يعالج مشاكل تعرض للخطر سلامة نظام عدم الانتشار النووي. فبالإضافة الى حالة عدم امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بالضمانات، كان من المتعين إيلاء الانتباه لموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير الواضح حيال معاهدة عدم الانتشار، واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أود أن أعرب عن تقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل ما قامت به من أعمال وما بذلته من جهود لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالعراق. ونحن مقتنعون بأن الوكالة ستتمكن قريبا من الوفاء

بمهامها المتبقية، بما في ذلك المراقبة والتحقق المستمرين والطويلي الأجل.

إن حكومة هنغاريا تشعر بقلق شديد لعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة. ونعرب عن أسفنا العميق لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن بعد من توضيح أوجه التناقض التي اكتشفت في قائمة الجرد الأولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن جميع الجهود التي بذلها المدير العام على أساس قرارات مجلس المحافظين ذات الصلة، بما في ذلك طلب الوصول الى معلومات ومواقع إضافية لم تكلل بالنجاح حتى الآن.

وما زالت حكومة هنغاريا تواصل دعم جهود المدير العام للمحافظة على استمرارية ضمانات الوكالة فيما يتعلق بالأنشطة النووية المعلنة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإجراء مشاورات معها بغية التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة. ونتوقع من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بالتزاماتها التعاهدية دون أية شروط مسبقة، وأن تستجيب على نحو إيجابي لنداءات المجتمع العالمي المتكررة بتوفير الشفافية التامة لجميع أنشطتها النووية. إننا نعتقد أن هذه التطورات ستسهم، ليس فقط في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتخفيف حدة التوتر وتحسين الأمن في منطقة شرق آسيا، ولكن أيضا في توفير الأمن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذاتها.

إننا نأمل أن تؤدي الجهود الدؤوبة، في المستقبل غير البعيد، الى اتفاق دولي جديد بشأن الحظر الشامل لجميع التفجيرات النووية. وينبغي أيضا التوصل في القريب العاجل الى وقف انتاج جميع المواد الإنشطارية التي تستخدم في أغراض صنع الأسلحة، مثل البلوتونيوم واليورانيوم العالي الإثراء، لصناعة الأسلحة والأجهزة المتفجرة الأخرى، وهو موضوع ما زال قيد المناقشة منذ سنوات عديدة. إن هذه التطورات، بالإضافة الى ما يتوقع انطلاقه من مواد انشطارية نتيجة لتفكيك الأسلحة النووية، وكميات البلوتونيوم التي تتزايد باستمرار نتيجة لإعادة التجهيز المستمر للوقود المستخدم في الأغراض المدنية، تتطلب وجود آلية تحقق دولية فعالة.

إننا نرى أن المعرفة المهنية والتقنية والخبرة التي اكتسبتها الوكالة في الـ ٢٥ سنة الأخيرة في ميدان أنشطة الضمانات المتصلة بالتحقق، لها قيمة كبيرة للمجتمع العالمي وينبغي الاستفادة من هذه القيم بصورة كاملة وصحيحة عندما نبحث عن حلول حقيقية لمهام التحقق الجديدة التي بدأت في الظهور، والتي لها طبيعة تتصل بعدم الانتشار النووي.

تقدر حكومة هنغاريا عمل الوكالة في مجال توفير المساعدة التقنية المتصلة بالسلامة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. إن برنامج الوكالة المتصل بأمان المفاعلات المهدأة والمبردة بالماء له في الواقع أهمية بالغة لبرنامج تعزيز أمان محطات القوى النووية في هنغاريا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار سجل أمان التشغيل الجيد المعترف به دوليا لهذا المفاعل النووي، فإن خبرة ومعرفة المؤسسات الهنغارية يمكن، في نفس الوقت، أن تستخدم في الجهود الدولية الرامية الى النهوض بأمان المفاعلات التي صممها السوفيات.

كما نثني على أنشطة الوكالة بشأن تعزيز وتحسين الأساس القانوني للسلامة النووية، بما في ذلك الجهود الرامية الى الانتهاء من العمل التحضيري الخاص باتفاقية السلامة النووية التي ستعتمد في مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٤، وندعم هذه الأنشطة.

ونظرا لأن هنغاريا بلد مستفيد ومانح في نفس الوقت، فإنها تعلق أهمية كبيرة على صندوق المساعدة التقنية والتعاون التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتلقى بلادنا في الوقت الحالي مساعدة تقنية في مسائل لها أهمية أساسية للصناعة النووية الهنغارية، مثل تقييم مقاومة محطات القوى النووية في بلادي للزلازل، وتنفيذ استراتيجيتنا المعقدة وطويلة الأجل لإدارة النفايات المشعة والتخلص منها نهائيا. ومن ناحية أخرى فإن المنشآت النووية الهنغارية مفتوحة، عن طريق برنامج الوكالة للتدريب والزمالات، لممثلين من البلدان النامية لتتشاطر معها المعرفة والخبرة في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية.

إن محطة القوى النووية في هنغاريا لا تزال لها آثار اقتصادية وتقنية واجتماعية على البلاد بأكملها لأن حوالي نصف الإنتاج الصافي للكهرباء في هنغاريا يتولد هناك. لقد تلقت هنغاريا، منذ عشر سنوات، مساعدة كبيرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطوير الدراية التقنية والعلمية والتشغيلية اللازمة لإنتاج الطاقة النووية المأمونة. ومنذ ذلك الحين، ما برحت الوكالة وخبراتها المعترف بها دوليا، تعتبر المصدر المهني الأكثر أهمية الذي يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ برنامجنا النووي للأغراض السلمية.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

يود وفد الاتحاد الروسي أن ينضم الى الوفود الأخرى التي أعربت عن تأييدها للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٢، وإذا كنا نشيد بما تفعله الوكالة، فإننا نرجع نجاحها بصفة خاصة التي ما فعله السيد هانز بليكس الذي أثبت، بوصفه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه منظم ماهر ومدير متمرس. وقد أيدت روسيا توصية مجلس المحافظين بتعيينه في هذا المنصب المسؤول والهام لمدة أربع سنوات أخرى. ونتمنى له كل نجاح ممكن في عمله المقبل.

أنتقل العالم من مرحلة الحرب الباردة الى عصر جديد. وتحل المشاركة الآن محل المواجهة. ويتعزز على نحو متزايد السعي الى الحلول السياسية باعتبارها الأسلوب المقبول الوحيد لحسم الصراعات القديمة والجديدة على السواء. وهناك إمكانيات متزايدة للتعاون البناء بين الدول لضمان الأمن وحسم المشاكل الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. كما أن هناك زيادة ملموسة في دور المنظمات الدولية، وفي المقام الأول دور منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهناك أيضا تزايد مستمر في الفرص العملية المتاحة لهذه المنظمات والوكالة، وعن حق، في مقدمة الذين يسعون الى حسم المشاكل العامة التي تواجه البشرية في إشباع احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، وفي نفس الوقت، بتوفير الضمانات التي تكفل توجيه تلك الجهود، بما في ذلك التعاون الدولي، نحو الأغراض السلمية.

إن النقطة الأساسية للسلسلة الكاملة للمشاكل النووية التي تواجه الجنس البشري هي إيجاد الوسائل لزيادة تعزيز النظام الدولي المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية. وهنا تكتسب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية قصوى. ولقد أثبتت هذه المعاهدة مدى فعاليتها وتأثيرها في تخفيض الأسلحة النووية. كما أن لها أثرا إيجابيا على الاستقرار السياسي في العالم. ونحن مقتنعون بأن المشاركين في المؤتمر الاستعراضي الثاني للمعاهدة، الذي سيعقد في عام ١٩٩٥، سيتخذون القرار التاريخي بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. وستفعل روسيا كل ما بوسعها لتحويل المعاهدة الى وثيقة قانونية دولية عالمية حقيقية، وهي تثق في أن الوكالة ستسهم إسهاما قيما في التحضير البناء لهذا الاجتماع.

ونرحب بالعدد المتزايد للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة أرمينيا وبيلاروس والبلدان الأخرى الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة، التي انضمت مؤخرا للمعاهدة. ونأمل أن تنضم قريبا الى هذه المعاهدة بلدان أخرى في كمنولث الدول المستقلة، وأولا وفي المقام الأول كازاخستان وأوكرانيا، وأن تخضع كل أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن جهة أخرى، لابد لي من ذكر المحن التي تعرضت لها المعاهدة مؤخرا. فمما أثار قلق المجتمع الدولي البالغ القرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وقد علق هذا القرار الآن مما يعد خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن المهم أن يتلو ذلك استعراض كامل للقرار، وعمل كل ما يمكن لتمكين الوكالة من أن تمارس بالكامل مهامها الاشرافية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو المحدد في الاتفاق الراهن الخاص بالضمانات، المعقود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن التغيرات الجذرية على الساحة الدولية والثقة المتزايدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تجعل من الممكن فحسب السعي الى اتفاق على تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية، بل أيضا اتخاذ خطوات جديدة نوعيا في هذا الاتجاه.

وروسيا، كانت ولا تزال، ملتزمة بهدف حظر تجارب الأسلحة النووية. ويسعدنا أن مؤتمر نزع السلاح توصل أخيرا الى قرار، من حيث المبدأ، بشأن البدء في محادثات متعددة الأطراف لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وقد استمعت روسيا باهتمام شديد للأفكار الجديدة التي طرحت في هذه الدورة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. والكثير من هذه الأفكار يتفق بصورة أساسية مع موقف روسيا. ونحن نقترح بدء محادثات مركزة في مؤتمر نزع السلاح لإعداد مشروع اتفاق متعدد الأطراف بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وإخضاعه للمراقبة. ونرى أنه سيتعين على كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توافق، في إطار هذا الاتفاق، على إخضاع المواد الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة، والناجمة عن تدمير الأسلحة النووية المزالة، لرقابة دولية تحت رعاية الوكالة، وتحقيقا للشفافية، فإن روسيا على استعداد لأن تتبادل المعلومات، وفقا لما تم الاتفاق عليه أصلا، بشأن كميات المواد ومرافق تخزينها. ونحن على يقين من أن الاتفاق على هذه

الأمور سيسهم إسهاما هائلا في تعزيز نظام عدم الانتشار.

إننا في روسيا، لم نعد ننتج اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، ويجري الآن وضع برنامج لوقف إنتاج مادة البلوتونيوم الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة.

من السمات البارزة للحقبة الجديدة التي نعيش فيها، التقدم الحقيقي المحرز في مجال نزع السلاح النووي. ومن المقرر الآن تفكيك عشرات الآلاف من الرؤوس الحربية. والمواد الانشطارية التي تتولد من هذا السبيل ستصل الى مئات الأطنان. ودون التقليل من أهمية الاشراف الدولي على تخزين المواد النووية، نرى أن من المهم استخدام هذه المواد على نحو فعال لأغراض بناءة. وفي بلدنا نرى أن هناك إمكانات هائلة لاستخدام هذه المواد من أجل تحقيق المهام التالية ذات الأولوية: نزع الأسلحة النووية وتحويلها، وتحسين السلامة في محطات القوى النووية، وحل المشاكل الايكولوجية، ودعم الاصلاحات الاقتصادية.

وروسيا تعلق أهمية خاصة على الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة تعزيز مهامها الاشرافية ونظامها الخاص بالضمانات. إن اشراف الوكالة يمثل أداة دولية فعالة لبناء الثقة، ويمكنه أن يهيء ظروفا مستقرة لتنمية التعاون في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. ومن المهم أن تحظى الوكالة بالدعم الثابت من المجتمع الدولي في هذا المسعى. ومن جانبنا، سنواصل بثبات تأييد التعزيز المستمر لفعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تمكينها من الاضطلاع بعمليات تفتيش غير معلن عنها.

وما برحت روسيا تتعاون بفعالية مع الوكالة في مجال هام آخر من مجالات الأنشطة، وهو مجال القوى النووية. إن مستقبل القوى النووية في روسيا يجب النظر إليه في إطار سياستنا العامة للطاقة، التي تكيف في الوقت الراهن مع الظروف الاقتصادية الجديدة السائدة في بلادي.

والاتحاد الروسي يعلق أيضا أهمية كبرى على توطيد التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبخاصة مع البلدان الأخرى الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة. وكما يعرف الأعضاء، فإن الاتحاد الروسي يعمل، في إطار اتفاق مينسك، على كفالة الإدارة الآمنة والتنظيم القانوني الدولي للمرافق النووية ذات الأغراض السلمية، القائمة في روسيا وفي الدول الأخرى الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة. ونحن نهتم على وجه الخصوص بالاقتراح الخاص بدمج هذه الجهود في الجهود المماثلة التي تضطلع بها الوكالة في بلدان الكمنولث. وهنا، في رأينا، يمكن أن تقوم الوكالة بدور المنسق.

إن نجاح التعاون المتعدد الأطراف بين الوكالة وروسيا والدول الجديدة، الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة، يمكن أن يقوم على فهم مشترك من جانب دول الكمنولث للأهمية الاقتصادية لاستخدام الطاقة النووية، وعلى أساس رغبتها في التعاون على تعزيز سلامة القوى النووية، ووعيها بمسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق بحسم المشاكل المتعلقة بالقوى النووية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والبيئة، والسلامة النووية والاشعاعية.

ومثلما كان الحال في السنة الماضية، نلاحظ بارتياح أن الوكالة اضطلعت بنجاح بمسؤولياتها في مجالات توفير الضمانات، وتشجيع تطوير استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وتقديم المساعدة التقنية. وأؤكد من جديد أن روسيا ستواصل تقديم دعمها الكامل لهذه الوكالة الدولية الهامة الرفيعة المكانة، في كل المجالات التي تزاول فيها أنشطتها.

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود بداية أن أتوجه بالتهاني للسيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعادة تعيينه في منصبه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وفدي للبيان الذي أدلى به السيد بليكس هذا الصباح، والذي تناول فيه بالشرح الأنشطة الرئيسية للوكالة.

وفي رأينا، أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، والذي شاركت اليابان في تقديمه، يوضح على نحو دقيق ومتزن المهام الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، وكذلك القضايا الرئيسية التي لم يبت فيها بعد. وكما هو مبين بوضوح في الديباجة، فإن الضمانات والسلامة النووية من الأمور الأساسية بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومن اللائق أيضا أن ترد إشارة الى ما للبلدان النامية من احتياجات خاصة للحصول على المساعدة التقنية. إن المجالات المنفردة ذات الأولوية تحدد وفقا للتقليد المتبع في الوكالة، في شكل قرارات يتخذها المؤتمر

العام. وفي منطوق القرار، يجري التأكيد على بعض القضايا الراهنة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بإيجاز موقفنا إزاء بعض النقاط المتعلقة بمشروع القرار.

أولا، بالنسبة لمسائل السلامة، يلاحظ وفد بلدي بارتياح أن الوكالة وفرت، في وقت مناسب جدا، المساعدات المتعلقة بالسلامة لبلدان الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية. ونحن نعلق الأهمية على جهود الصياغة التي تضطلع بها الوكالة لوضع اتفاقية للسلامة النووية يتوقع لها أن ترفع مستوى السلامة النووية في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أعرب عن قلقنا حيال قيام روسيا بالقاء النفايات الاشعاعية في المحيطات. ويتطلع وفد بلدي الى إسهام الوكالة في معالجة هذه المشكلة.

ثانيا، بالنسبة للضمانات، نؤكد الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. وإن قضيتي العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأخيرتين على وجه التحديد تستحقان اهتماما خاصا. إن مصداقية نظام الضمانات بذاتها تتعرض للخطر. وأكرر دعم حكومة بلدي القوي وتقديرها الأكيد للجهود الدؤوبة المثابرة التي تبذلها الوكالة في هذا الصدد. وحكومة بلدي، مع حكومات أخرى كثيرة، تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تسحب فورا قرارها بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وأن تنفذ تنفيذا تاما اتفاق الضمانات مع الوكالة والإعلان المشترك بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

ثالثا، بالنسبة للمساعدة التقنية، تقوم السياسة التي تنتهجها حكومة بلدي على تعزيز التعاون مع البلدان النامية، ولا يستثنى من ذلك المجال النووي.

ختاما، يود وفد بلدي أن يعرب عن توقعه وأمله الصادق أن تتصدى الوكالة للتحديات التي تواجهها اليوم وأن تواصل الاضطلاع بدور كبير في المجال الهام، مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

السيد العربي (مصر):
يسعدني أن أرحب بالسيد هانز بليكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أهنئه على إعادة انتخابه وعلى إنجازات الوكالة خلال العام الماضي، تلك الانجازات التي تؤكد الدور الهام المتنامي الذي تقوم به الوكالة في مساعدة المجتمع الدولي على احتواء خطر الأسلحة النووية من جهة، وتعميم الانتفاع بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من جهة أخرى.

إن النظام الدولي مازال يشهد عددا من التغيرات والتطورات المتلاحقة التي تمثل فرصا مؤاتية لدفع جهود نزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن. ومما لا شك فيه أن وكالة الطاقة الذرية سوف تستمر في تحمل أعباء إضافية متزايدة، وعليها أن تباشرها استثمارا للايجابيات ودرءا للسلبيات التي قد تأتي بها المتغيرات الدولية.

إن اقتراب موعد مؤتمر مراجعة ومد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يفرض علينا مضاعفة الجهود الدولية لتحقيق عالمية المعاهدة، تأكيدا لالتزام الدول التي لم تنضم إليها بنبذ الخيار النووي. ولا شك أن تطبيق نظام ضمانات الوكالة على تلك الدول يعد خطوة أساسية نحو بناء الثقة المطلوبة واحتواء التوتر الناجم عن سباق التسلح النووي.

إن مصر ترحب بإعلان جنوب افريقيا صراحة نبذها للخيار النووي، واستعدادها التام لقبول تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية. وإذا كان هذا التطور البناء في موقف جنوب افريقيا قد جاء مصاحبا للتقدم الجاري نحو التسوية السياسية الشاملة وتصفية نظام التفرقة العنصرية، الأمر الذي سيؤدي الى إدماج جنوب افريقيا تماما في الأسرة الافريقية والأسرة الدولية، فإن ذلك يدعونا الى التفاؤل بامكانية تحقيق تقدم مشابه في الشرق الأوسط، حيث بدأت جهود التسوية السياسية تؤتي ثمارها. وتود مصر أن تؤكد في هذا الصدد أن التقدم السياسي يجب أن يصاحبه، إن لم يسبقه، تقدم مماثل نحو التزام جميع دول المنطقة بنبذ خيار أسلحة التدمير الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال انضمام جميع دول المنطقة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تطبيق نظام ضمانات الوكالة عليها جميعا دون استثناء كخطوة تمهيدية نحو الانضمام الى المعاهدة. ولا شك أن ذلك سوف يكون له أثره المباشر في تعزيز الثقة المتبادلة ودفع جهود السلام.

إن مصر تحث جميع دول المنطقة على الالتزام بقرار المؤتمر العام للوكالة الذي صدر في ١ تشرين الأول/اكتوبر الماضي بشأن تطبيق نظام الضمانات في

الشرق الأوسط. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير مصر العميق للدور الذي تقوم به الوكالة في هذا المجال وأن أؤكد دعمنا المستمر لهذا الدور.

لا يفوتني كذلك إبداء تقدير مصر البالغ لدور الوكالة في تقديم المشورة اللازمة للخبراء الأفارقة الذين قاربوا على الانتهاء من صياغة معاهدة إخلاء افريقيا من الأسلحة النووية في اجتماعهم الثالث في هراري. وتأمل مصر أن يتم اعتماد المعاهدة في الدورة القادمة للجمعية العامة.

إذا كانت الايجابيات تغري بالأمل والطموح، فإن تطورات دولية أخرى لا تفتأ تذكرنا بمخاطر انتشار الأسلحة النووية، وضرورة الاسراع بتعزيز نظام منع الانتشار ومواجهة نقائصه. ولعل من دواعي التفاؤل في هذا الصدد قرار مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس الماضي بإضفاء صلاحيات تفاوضية للجنة الخاصة بغية التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتأمل مصر أن تتوقف التجارب النووية نهائيا وبصفة شاملة. ولا شك أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تضطلع بدور فعال في توفير المشورة الفنية للمؤتمر سواء في مجال مراجعة الالتزام بالاتفاقية أو في مجال متابعة التنفيذ. إن اقتراب موعد مؤتمر مراجعة ومد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يستوجب النظر بجدية في معالجة أوجه القصور في النظام الحالي لمنع الانتشار النووي، وذلك لضمان تيسير مد العمل بالمعاهدة ومواجهة هواجس الدول الأعضاء التي نبذت الخيار النووي بينما تشعر بامكانية تعرضها للتهديد بنفس السلاح المدمر الذي آثرت الاستغناء عنه.

إننا ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة الى الانضمام إليها، حيث إن عالمية المعاهدة وتوفير الضمانات الجدية الملائمة للدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية كفيلان بضمان تحقيق تلك الأهداف. كما ندعو الدول الأعضاء في المعاهدة الى الاستمرار في احترام التزاماتها، والى ضرورة تنفيذها بدقة.

لقد اتضح بجلاء خلال السنوات الماضية أن نظام الضمانات الذي تتولى الوكالة تطبيقه يلزم تطويره وتقويته من أجل تأكيد جدية المهمة التي تقع على عاتق الوكالة في هذا المجال. ويشيد وفد مصر مرة أخرى بالجهود التي تقوم بها الوكالة في هذا الشأن وإن كان الأمر يتوقف في النهاية على توافر إرادة المجتمع الدولي لتعزيز ذلك الدور وتوسيعه وتطبيقه على الجميع دون أي تمييز.

وبعد، فأود في ختام بياني أن أعبر عن الأمل في أن تواصل الوكالة إنجازاتها وأن يتحقق لها الدعم الكافي من خلال تعاون الدول الأعضاء وتوفير الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها الجسام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠